

الخمير والكلونيا

إعداد اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد
فبناءً على ما تقرر في الدورة التاسعة لهيئة كبار العلماء من
إدراج موضوع الخمير والكلونيا، فقد أعدت اللجنة الدائمة
للبحوث العلمية والإفتاء بحثاً في ذلك مشتملاً على ما يأتي :-

أولاً : تعريف الخمير لغة وشرعاً .

ثانياً : عقوبة من ثبت عليه شرب الخمير في عهد النبي ﷺ
وفي عهد الخلفاء الراشدين .

ثالثاً : خلاف العلماء في أن العقوبة في شرب الخمير هل
هي حد أو تعزير مع بيان ما يترتب على ذلك .

رابعاً : هل تجوز تجزئة عقوبة شارب الخمير .

خامساً : ما يثبت به شربها من شهادة أو رائحة أو قيء ونحو
ذلك .

سادساً : حكم من تكرر منه شربها « القتل أو الجلد » .

سابعاً : نجاستها .

ثامناً : هل ينطبق على الكلونيا تعريف الخمير أو لا ؟

وما حكم شربها واستعمالها على كل من التقديرين ؟

وهل يحكم بنجاستها على تقدير أنها خمير أو لا ؟

أولاً : معنى الخمر لغة وشرعاً

١- المعنى اللغوي : ترجع مشتقات هذه المادة إلى التغطية والستر والإدراك ، ذكره أحمد بن فارس بن زكريا وابن الأثير والفيروز ابادي وغير هؤلاء من علماء اللغة .

أ - قال أحمد بن فارس : الخاء والميم والراء أصل واحد يدل على التغطية والمخالطة في ستر، فالخمر الشراب المعروف ، قال الخليل : (الخمر معروفة واختمارها إدراكها وغليانها . .) ويقولون دخل في خمار الناس وخمرهم أي زحمتهم . . والتخمير التغطية ويقال في القوم إذا تواروا في خمر الشجر أخمروا ، ويقال : خامره الداء إذا خالط جوفه . (١) انتهى المقصود منه .

ب - قال ابن الأثير تحت مادة « خمر » فيه خمروا الإناء واوكوا السقاء التخمير التغطية ، ومنه حديث أويس القرني أكون في خمار الناس أي في زحمتهم حيث أخفى ولا أعرف . وفيه حديث أم سلمة قال لها وهي حائض : «ناوليني الخمرة» وسميت خمرة لأن خيوطها مستورة بسعفها ، وفيه أنه كان يمسح على الخف والخمار أراد به العمامة ، لأن الرجل يغطي بها رأسه كما أن المرأة تغطي بخمارها وذلك إذا كان قد اعتم عمة العرب فادارها تحت الحنك فلا يستطيع نزعها كل وقت . . الخ . (٢) .

ج - قال الفيروز ابادي تحت مادة « الخمر » : ماأ سكر من

(١) معجم مقاييس اللغة .

(٢) النهاية ١/ ٣٥٥ .

عصير العنب، أو عام كالخمرة، وقد يذكر والعموم أصح، لأنها حرمت وما بالمدينة خمر عنب وما كان شراهم إلا البر والتمر سميت خمرًا لأنها تخمر العقل وتستره، ولأنها تركت حتى أدركت واختمرت ولأنها تخامر العقل أي تخالطه. انتهى المقصود منه (١).

وجاء هذا المعنى في لسان العرب (٢).

٢- تعريفها اصطلاحاً : نذكر فيما يلي تعريفها في المذاهب الأربعة مرتبة :

أ - تعريفها عند الحنفية : قال الزيلعي : هي النية من ماء العنب إذا غلا واشتد وقذف بالزبد .

وقال بعضهم كل مسكر خمر لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه عليه الصلاة والسلام قال « كل مسكر خمر وكل خمر حرام » رواه مسلم وأبو داود والترمذي وغيرهم .

وفي لفظ : « كل مسكر خمر وكل خمر حرام » رواه مسلم .

ولقوله عليه الصلاة والسلام : « الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب » رواه مسلم وأبو داود والترمذي وجماعة .

وعن النعمان بن بشير قال قال رسول الله ﷺ : « إن من الحنطة خمرًا وإن من الشعير خمرًا ومن الزبيب خمرًا ومن العسل خمرًا » رواه أبو داود والترمذي وجماعة آخر ، ولأنها سميت خمرًا لمخامرتها العقل ، والسكر يوجد بشرب غيرها فكان خمرًا . ولنا

(١) القاموس / ٢ / ٢٣ .

(٢) لسان العرب ٣٣٨ / ٥ وما بعد ها .

أن الخمر حقيقة اسم للنبيء من ماء العنب المسكر باتفاق أهل اللغة، وغيره يسمى مثلثاً وباذقاً إلى غير ذلك من أسمائه وتسمية غيرها خمرًا مجازاً . وعليه يحمل الحديث أوعلى بيان الحكم إن ثبت، لانه عليه الصلاة والسلام بعث له لا لبيان الحقائق .

ولا نسلم أنها سميت خمرًا لمخامرتها العقل، بل لتخمورها، ولكن سلمنا لأنها سميت بالخمر لمخامرتها العقل لايلزم منه أن يسمى غيرها بالخمر قياساً عليها، لأن القياس لإثبات الأسماء اللغوية باطل وإنما هو لتعدي الحكم الشرعي . . ألا ترى أن البرج سمي برجاً لتبرجه وهو الظهور، وكذا النجم سمي نجماً لظهوره ثم لا يسمى كل ظاهر برجاً ولا نجماً .

وماذكره في المختصر من تعريف الخمر هو قول أبي حنيفة رحمه الله ، وعندهما إذا اشتد صار خمرًا ولايشترط فيه القذف بالزبد لأن اللذة المطربة والقوة المسكرة تحصل به وهو المؤثر في إيقاع العداوة والصد عن ذكر الله وعن الصلاة، وأما القذف بالزبد فهو وصف لا تأثير له في إحداث صفة السكر، وله أن الغليان بداية الشدة وكما له بقذف الزبد، لأنه يتميز به الصافي من الكدر وأحكام الشرع المتعلقة بها قطعية كالحذ وإكفار مستحلها ونحو ذلك فتناط بالنهاية به .

وقيل يؤخذ في حرمة الشرب بمجرد الاشتداد وفي وجوب الحد على الشارب بقذف الزبد احتياطاً . (١)

(١) انظر كتاب تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي وبها مشه حاشية الشبلي ٤٤ / ٦ .

٢- تعريفها عند المالكية :

أ- في المدونة قلت لابن القاسم : هل كان مالك يكره المسكر من النبيذ قال : قال مالك ما أسكر من الأشربة كلها فهو خمر انتهى المقصود . (١) .

ب - وقال الزرقاني : وهي ما خامر العقل ، كما خطب بذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه بحضرة الصحابة الأكابر ولم ينكره أحد فشمل كل مسكر ، سميت بذلك لأنها تخمر العقل أي تغطيه وتستره وكل شيء غطى شيئاً فقد خمره كخمار المرأة لانه يغطي رأسها ، ويقال للشجر الملتف الخمر لأنه يغطي ما تحته ، أو لأنها تركت حتى أدركت كما يقال خمر الرأي واختمر أي ترك حتى يتبين فيه الوجه ، واختمر الخبز إذ ابلغ إدراكه ، ولأنها استقت من المخامرة التي هي المخالطة لأنها تخالط العقل وهذا قريب من الأول ، والثلاثة موجودة في الخمر لأنها تركت حتى أدركت الغليان وحد الإسكار وهي مخالطة للعقل وربما غلت عليه وغطته قاله أبو عمر . (٢)

٣- تعريفها عند الشافعية :

وقال المزني قال الشافعي : كل شراب أسكر كثيره فقليله حرام . انتهى المقصود . (٣)

وقال الرملي : وحقيقة الخمر المسكر من عصر العنب وإن لم

(١) المدونة ٤/٤١٠ . (٢) الزرقاني على الموطأ ٤/١٦٩ .

(٣) مختصر المزني مع الأم ٥/١٧٤ والمهذب للشيرازي ٢/٢٨٦ .

يقذف بالزبد وتحريم غيرها بنصوص دلت على ذلك . (١)

٤- تعريفها عند الحنابلة :

قال ابن قدامة : كل مسكر حرام قليله وكثيره وهو خمر حكمه حكم عصير العنب في تحريمه ووجوب الحد على شاربه انتهى المقصود . (٢)

قال شيخ الاسلام : والخمر التي حرمها الله ورسوله وأمر النبي ﷺ بجلد شاربيها كل شراب مسكر من أي أصل كان سواء كان من الثمار كالعنب والرطب والتين ، أو الحبوب كالحنطة والشعير ، أو الطلول كالعسل أو الحيوان كألبان الخيل ، بل لما أنزل الله سبحانه وتعالى على نبيه محمد ﷺ تحريم الخمر لم يكن عندهم في المدينة من خمر العنب شيء ، لأنه لم يكن في المدينة شجر عنب وإنما كانت تجلب من الشام ، وكان عامة شرابهم من نبيذ التمر ، وقد تواترت السنة عن النبي ﷺ وخلفائه واصحابه رضی الله عنهم أنه حرم كل مسكر وبين أنه خمر (٣) .

ثانيا : عقوبة من ثبت عليه شرب الخمر في عهد النبي ﷺ وفي عهد الخلفاء الراشدين :

١- روى البخاري في الصحيح بسنده عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ ضرب في الخمر بالجريد والنعال وجلد أبوبكر أربعين .

وذكر ابن حجر أن هذا الحديث أخرجه البيهقي في الخلافيات

(١) المغنى ١١٩/٩ . (٢) نهاية المحتاج ١١/٨ . (٣) السياسة الشرعية / ٥٠ .

من طريق جعفر بن محمد القلانسي عن آدم شيخ البخاري فيه بلفظ «أن النبي ﷺ أتى برجل شرب الخمر فضربه بجريدتين نحواً من أربعين ، ثم صنع ابوبكر مثل ذلك ، فلما كان عمر استشار الناس فقال له عبدالرحمن بن عوف أخف الحدود ثمانون ففعله عمر». ولفظ رواية خالد التي ذكرتها إلى قوله «نحواً من أربعين» وأخرجه مسلم والنسائي أيضاً من طريق محمد بن جعفر عن شعبة مثل رواية آدم إلا أنه قال «وفعله أبوبكر فلما كان عمر -أي في خلافته - استشار الناس فقال عبدالرحمن -يعني ابن عوف - أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر». وأخرج النسائي من طريق يزيد بن هارون عن شعبة «فضربه بالنعال نحواً من أربعين ثم أتى به أبو بكر فصنع به مثل ذلك». . . ورواه همام عن قتادة بلفظ «فأمر قريباً من عشرين رجلاً فجلده كل رجل جلدتين بالجريد والنعال» أخرجه أحمد والبيهقي . وهذا يجمع ما اختلف فيه على شعبة وأن جملة الضربات كانت نحو أربعين ، لأنه جلده بجريدتين أربعين فتكون الجملة ثمانين كما أجاب به بعض الناس ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بلفظ «جلد بالجريد والنعال أربعين» علقه أبو داود بسند صحيح ووصله البيهقي ، وكذا أخرجه مسلم من طريق وكيع عن هشام بلفظ «كان يضرب في الخمر مثله»^(١) انتهى المقصود .

٢- أخرج البخاري بسنده عن عقبة بن الحارث «أن النبي ﷺ أتى بنعيمان - أوبابن نعيمان - وهو سكران فشق عليه وأمر من

(١) الفتح ١٢/٦٣ - ٦٤ .

في البيت أن يضربوه فضربوه بالجريد والنعال وكنت فيمن ضربه» .

٣- أخرج البخاري بسنده عن عمير بن سعيد النخعي قال : سمعت علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال ما كنت لو أقيم حداً على أحد فيموت فأجد في نفسي إلا شارب الخمر فإنه لومات وديته وذلك أن رسول الله ﷺ لم يسنه .

٤- أخرج البخاري بسنده عن السائب بن يزيد قال : كنا نؤتى بالشارب على عهد رسول الله ﷺ وإمرة أبي بكر فصدراً من خلافة عمر فنقوم إليه بأيدينا ونعالنا وأرديتنا ، حتى كان آخر إمرة عمر فجلد أربعين حتى إذا عتوا وفسقوا جلد ثمانين ، وقد علق ابن حجر على قوله : « حتى كان آخر خلافة عمر فجلد أربعين » ظاهره أن التحديد بأربعين إنما وقع في آخر خلافة عمر ، وليست كذلك لما في قصة خالد بن الوليد وكتابته إلى عمر رضي الله عنه فإنه يدل على أن أمر عمر بجلد ثمانين كان في وسط إمارته ، لأن خالد مات في وسط خلافة عمر انتهى المقصود ٦٩ / ١٢ .

٥- قال ابن حجر : أخرج النسائي بسند صحيح عن أبي سعيد « أتى النبي ﷺ بنشوان فأمر به فنهز بالأيدي وخفق بالنعال » الحديث .

ولعبد الرزاق بسند صحيح عن عبيد بن عمير أحد كبار التابعين (كان الذي يشرب الخمر في عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وبعض إمارة عمر يضربونه بأيديهم ونعالهم ويصكونه (١) .

(١) الفتح / ١٢ / ٦٧ .

٦- قال ابن حجر وقع في مرسل عبيد بن عمير أحد كبار التابعين فيما أخرجه عبدالرزاق بسند صحيح عنه نحو حديث السائب وفيه (أن عمر جعله أربعين سوطاً فلما رآهم لا يتناهون جعله ستين سوطاً ، فلما رآهم لا يتناهون جعله ثمانين سوطاً وقال هذا أدنى الحدود) (١) .

٧- أخرج مالك في الموطأ عن ثور بن يزيد « أن عمر استشار في الخمر فقال له علي بن أبي طالب ، نرى أن تجعله ثمانين ، فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افتري فجلد عمر في الخمر ثمانين » .

قال ابن حجر (٢) وهذا معضل ، وقد وصله النسائي والطحاوي من طريق يحيى بن فليح عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس مطولاً ولفظه : « أن الشراب كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ بالأيدي والنعال والعصا حتى توفي ، فكانوا في خلافة أبي بكر أكثر منهم فقال أبو بكر لو فرضنا لهم حداً فتوخى نحو ما كانوا يضربون في عهد النبي ﷺ فجلدهم أربعين حتى توفي ثم كان عمر فجلدهم كذلك حتى أتى برجل » فذكر قصة وأنه تأول قوله تعالى : « ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا » (٣) وإن ابن عباس ناظره في ذلك واحتج بقية الآية وهو قوله تعالى : ﴿ إذا ما اتقوا ﴾ والذي يرتكب ما حرمه الله ليس بمتمق ، فقال عمر ما ترون ؟ فقال علي . . » فذكره وزاد بعد قوله :

(١) الفتح ٦٩/١٢ . (٢) فتح الباري جلد ١٢ صفحة ٦٩ وما بعدها .

(٣) سورة المائدة آية ٩٣ .

«واذا هذى افتري» «وعلى المفترى ثمانون جلدة فأمر به عمر فجلده ثمانين» ولهذا الأثر عن علي طرق أخرى، منها ما أخرجها الطبراني والطحاوي والبيهقي من طريق أسامة بن زيد عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن «أن رجلاً من بني كلب يقال له ابن دبره أخبره أن أبا بكر كان يجلد في الخمر أربعين وكان عمر يجلد فيها أربعين، قال: فبعثني خالد بن الوليد إلى عمر فقلت إن الناس قد انهمكوا في الخمر واستخفوا العقوبة، فقال عمر لمن حوله ما ترون؟ قال: «ووجدت عنده علياً وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف في المسجد فقال علي . . .»، فذكر مثل رواية ثور الموصولة، ومنها ما أخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن عكرمة: «أن عمر شاور الناس في الخمر فقال له علي: إن السكران إذا سكر هذى» الحديث. ومنها ما أخرج ابن أبي شيبة من رواية أبي عبد الرحمن السلمي عن علي قال: «شرب نفر من أهل الشام الخمر وتأولوا الآية المذكورة فاستشار عمر فيهم فقلت: أرى أن تستتيبهم فإن تابوا ضربتهم ثمانين ثمانين، وإلا ضربت أعناقهم لأنهم استحلوا ما حرم الله فاستتابهم فتابوا، فضربهم ثمانين ثمانين»، وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عبد الرحمن ابن أزهري في قصة الشارب الذي ضربه النبي ﷺ بحنين وفيه: «فلما كان عمر كتب إليه خالد بن الوليد: إن الناس قد انهمكوا في الشرب وتحاقروا العقوبة، قال وعنده المهاجرون والأنصار، فسألهم واجتمعوا على أن يضربه ثمانين، وقال علي فذكر مثله».

وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج ومعمّر عن ابن شهاب قال :
«فرض أبوبكر في الخمير أربعين سوطاً وفرض فيها عمر ثمانين»
قال الطحاوي : جاءت الأخبار متواترة عن علي أن النبي ﷺ لم
يسن في الخمير شيئاً . ويؤيده فذكر الأحاديث التي ليس فيها
تقييد بعدد حديث أبي هريرة وحديث عقبة بن الحارث المتقدمين
وحديث عبدالرحمن بن أزهر «أن النبي ﷺ أتى برجل قد شرب
الخمير فقال للناس : اضربوه فمنهم من ضربه بالنعال ومنهم من
ضربه بالعصا ومنهم من ضربه بالجرید ثم أخذ رسول الله ﷺ
تراباً فرمى به في وجهه» وتعقب بأنه قد ورد في بعض طرقه ما
يخالف قوله وهو ما عند أبي داود والنسائي في هذا الحديث «ثم
أتى أبوبكر بسكران فتوخى الذي كان من ضربهم عند رسول الله
ﷺ فضربه أربعين ، ثم أتى عمر بسكران فضربه أربعين» فإنه
يدل على أنه وإن لم يكن في الخبر تنصيص على عدد معين ففيما
اعتمده أبو بكر حجة على ذلك ويؤيده ما أخرجه مسلم من
طريق حنظلة - بمهملة وضاد معجمة مصغر - بن المنذر «أن عثمان
أمر علياً بجلد الوليد بن عقبة في الخمير فقال لعبدالله بن جعفر:
أجلده فجلده ، فلما بلغ أربعين قال أمسك جلد رسول الله ﷺ
أربعين وجلد أبوبكر أربعين وجلد عمر ثمانين وكل سنة ، وهذا
أحب إلي» فإن فيه الجزم بأن النبي ﷺ جلد أربعين ، وسائر
الأخبار ليس فيها عدد إلا بعض الروايات الماضية عن أنس
ففيها نحو أربعين والجمع بينها أن علياً أطلق الأربعين فهو حجة

على من ذكرها بلفظ التقريب ، وادعى الطحاوي أن رواية أبي ساسان هذه ضعيفة لمخالفتها الآثار المذكورة ، ولأن راويها عبدالله بن فيروز المعروف بالداناخ بنون وجيم ضعيف ، وتعقبه البيهقي بأنه حديث صحيح مخرج في المسانيد والسنن ، وأن الترمذي سأل البخاري عنه فقواه وقد صححه مسلم وتلقاه الناس بالقبول ، وقال ابن عبدالبر: أنه أثبت شيء في هذا الباب . قال البيهقي وصحة الحديث إنما تعرف بثقة رجاله ، وقد عرفهم حفاظ الحديث وقبلوهم ، وتضعيفه الداناخ لا يقبل ؛ لأن الجرح بعد ثبوت التعديل لا يقبل إلا مفسرا ، ومخالفة الراوي غيره في بعض ألفاظ الحديث لا تقتضى تضعيفه ولا سيما مع ظهور الجمع ، قلت : وثق الداناخ المذكور أبو زرعة والنسائي ، وقد ثبت عن علي في هذه القصة من وجه آخر أنه جلد الوليد أربعين ثم ساقه من طريق هشام بن يوسف عن معمر وقال : أخرجه البخاري ، وهو كما قال ، وقد تقدم في مناقب عثمان وأن بعض الرواة قال فيه أنه جلد ثمانين وذكرت ما قيل في ذلك هناك ، وطعن الطحاوي ومن تبعه في رواية أبي ساسان أيضاً بأن علياً قال : « وهذا أحب إلي » أي جلد أربعين مع أن علياً جلد النجاشي الشاعر في خلافته ثمانين ، وبأن ابن أبي شيبه أخرجه من وجه آخر عن علي أن حد النبيذ ثمانون . والجواب عن ذلك من وجهين : أحدهما أنه لا تصح أسانيد شيء من ذلك عن علي . والثاني على تقدير ثبوته فإنه يجوز أن ذلك يختلف بحال الشارب

وأن حد الخمر لا ينقص عن الأربعين ولا يزيد على الثمانين والحجة إنما هي في جزمه بأنه ﷺ جلد أربعين ، وقد جمع الطحاوي بينهما بما أخرجه هو والطبري من طريق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين « أن علياً جلد الوليد بسوط له طرفان » ، وأخرجه الطحاوي أيضاً من طريق عروة مثله لكن قال « له ذنان أربعين جلدة في الخمر في زمن عثمان » قال الطحاوي : ففي هذا الحديث أن علياً جلده ثمانين ، لأن كل سوط سوطان وتعقب بأن السند الأول منقطع فإن أبا جعفر ولد بعد موت علي بأكثر من عشرين سنة ، وبأن الثاني في سنده ابن لهيعة وهو ضعيف ، وعروة لم يكن في الوقت المذكور مميزاً ، وعلى تقدير ثبوته فليس في الطريقتين أن الطرفين أصاباه في كل ضربة ، وقال البيهقي : يحتمل أن يكون ضربه بالطرفين عشرين فأراد بالأربعين ما اجتمع من عشرين وعشرين ، ويوضح ذلك قوله في بقية الخبر « وكل سنة وهذا أحب إلي » لأنه لا يقتضي التغير ، والتأويل المذكور يقتضي أن يكون كل من الفريقين جلد ثمانين فلا يبقى هناك عدد يقع التفاضل فيه ، وأما دعوى من زعم أن المراد بقوله هذا الإشارة إلى الثمانين فيلزم من ذلك أن يكون علي رجح ما فعل عمر على ما فعل النبي ﷺ وأبو بكر ، وهذا لا يظن به قاله البيهقي واستدل الطحاوي لضعف حديث أبي ساسان بما تقدم ذكره من قول علي أنه إذا سكر هذى الخ قال : فلما اعتمد علي في ذلك على ضرب المثل واستخرج الحد بطريق الاستنباط دل على أنه لا توقيف عنده

من الشارع في ذلك ، فيكون جزمه بأن النبي ﷺ جلد أربعين غلطاً من الراوي ، إذ لو كان عنده الحديث المرفوع لم يعدل عنه إلى القياس ، ولو كان عند من بحضرته من الصحابة كعمر وسائر من ذكر في ذلك شيء مرفوع لأنكروا عليه ، وتعقب بأنه إنما يتجه الإنكار لو كان المنزع واحداً فأما مع الاختلاف فلا يتجه الإنكار ، وبيان ذلك أن في سياق القصة ما يقتضي أنهم كانوا يعرفون أن الحد أربعون ، وإنما تشاوروا في أمر يحصل به الإرتداد يزيد على ما كان مقررأً ويشير إلى ذلك ما وقع من التصريح في بعض طرقه أنهم احتقروا العقوبة وانهمكوا فاقترضى رأيهم أن يضيفوا إلى الحد المذكور قدره إما اجتهداً بناءً على جواز دخول القياس في الحد ود فيكون الكل حداً ، أو استنبطوا من النص معنى يقتضي الزيادة في الحد لا النقصان منه ، أو القدر الذي زادوه كان على سبيل التعزير تحذيراً وتخويفاً ، لأن من احتقر العقوبة إذا عرف أنها غلظت في حقه كان أقرب إلى ارتداعه ، فيحتمل أن يكونوا ارتدعوا بذلك ورجع الأمر إلى ما كان عليه قبل ذلك فرأى علي الرجوع إلى الحد المنصوص وأعرض عن الزيادة ، لانتفاء سببها ويحتمل أن يكون القدر الزائد كان عندهم خاصاً بمن تمرد وظهرت منه أمارات الاشتهار بالفجور ، ويدل على ذلك أن بعض طرق حديث الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عند الدارقطني وغيره فكان عمر إذا أتى بالرجل الضعيف تكون منه الزلة جلده أربعين ، قال : وكذلك عثمان جلد أربعين

وثمانين، وقال: المازري لفهم الصحابة أن النبي ﷺ حد في الخمر حداً معيناً لما قالوا فيه بالرأي كما لم يقولوا بالرأي في غيره، فلعلهم فهموا أنه ضرب فيه باجتهاده في حق من ضربه انتهى . وقد وقع التصريح بالحد المعلوم فوجب المصير اليه، ورجح القول بأن الذي اجتهدوا فيه زيادة على الحد إنما هو التعزير على القول بأنهم اجتهدوا في الحد المعين، لما يلزم منه من المخالفة التي ذكرها كما سبق تقريره . وقد أخرج عبدالرزاق عن ابن جريج أنبأنا عطاء أنه سمع عبيد بن عمير يقول: «كان الذي يشرب الخمر يضربونه بأيديهم ونعالهم فلما كان عمر فعل ذلك حتى خشي فجعله أربعين سوطاً فلما رآهم لا يتناهون جعله ثمانين سوطاً وقال هذا أخف الحدود» . والجمع بين حديث علي المصريح بأن النبي ﷺ جلد أربعين وأنه سنة، وبين حديثه المذكور في هذا الباب أن النبي ﷺ لم يسنه بأن يحمل النفي على أنه لم يحد الثمانين أي لم يسن شيئاً زائداً على الأربعين ويؤيده قوله « وإنا هو شيء صنعناه نحن» يشير إلى ما أشار به على عمر، وعلى هذا فقوله: «لو مات لوديته» أي في الأربعين الزائدة، وبذلك جزم البيهقي وابن حزم ويحتمل أن يكون قوله: «لم يسنه» أي الثمانين لقوله في الرواية الأخرى: « وإنا هو شيء صنعناه» فكأنه خاف من الذي صنعوه باجتهادهم أن لا يكون مطابقاً، واختص هو بذلك لكونه الذي كان أشار بذلك واستدل له ثم ظهر له أن الوقوف عند ما كان الأمر عليه أولاً أولى فرجع إلى ترجيحه وأخبر بأنه لو أقام

الحد ثمانين فمات المضروب وداه للعلة المذكورة، ويحتمل أن يكون الضمير في قوله « لم يسنه » لصفة الضرب وكونها بسوط الجلد أي لم يسن الجلد بالسوط وإنما كان يضرب فيه بالنعال وغيرها مما تقدم ذكره أشار إلى ذلك البيهقي، وقال ابن حزم أيضاً: لوجاء عن غير علي من الصحابة في حكم واحد أنه مسنون وأنه غير مسنون لوجب حمل أحدهما على غير ما حمل عليه الآخر فضلاً عن علي مع سعة علمه وقوة فهمه وإذا تعارض خبر عمير بن سعيد وخبر أبي ساسان فخير أبي ساسان أولى بالقبول لأنه مصرح فيه برفع الحديث عن علي وخبر عمير موقوف على علي، وإذا تعارض المرفوع والموقوف قدم المرفوع وأما دعوى ضعف سند أبي ساسان فمردودة والجمع أولى مهما أمكن من توهين الأخبار الصحيحة، وعلى تقدير أن تكون إحدى الروايتين وهماً فرواية الإثبات مقدمة على رواية النفي، وقد ساعدتها رواية أنس على اختلاف ألفاظ النقلة عن قتادة، وعلى تقدير أن يكون بينهما تمام التعارض فحديث أنس سالم من ذلك.

ثالثاً: خلاف العلماء في أن العقوبة في شرب الخمر هل هي حد أوتعزير مع بيان ما يترتب على ذلك :

اختلف أهل العلم في عقوبة شارب الخمر على قولين أحدهما أنها حد. والثاني أنها تعزير والذين قالوا بأنها حد اختلفوا على قولين هما المشهوران، منهم من قال بأنه ثمانون ومنهم من قال بأن الحد أربعون وما زاد على ذلك يرجع فيه إلى اجتهاد الإمام فإن رأى

الزيادة زاد وإفلا . وفيما يلي بيان هذه الأقوال مع الأدلة والمناقشة :

القول الأول : أنه تعزير قال الحافظ ابن حجر أن الطبري وابن المنذر حكوا عن طائفة من أهل العلم أن الخمر لاحد فيها وإنما فيها التعزير .

واستدلوا بأحاديث الباب فإنها ساكتة عن تعيين عدد الضرب وأصرحها حديث أنس ولم يجزم فيه بالأربعين في أرجح الطرق عنه وقد قال عبدالرزاق أنبأنا ابن جريج ومعمّر سئل ابن شهاب كم جلد رسول الله ﷺ في الخمر فقال لم يكن فرض فيها حداً، كان يأمر من حضره أن يضربوه بأيديهم ونعالهم حتى يقول لهم ارفعوا وورد أنه لم يضربه أصلاً وذلك فيما أخرجه أبو داود والنسائي بسند قوي عن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ لم يوقت في الخمر حداً قال ابن عباس : وشرب رجل فسكر فانطلق به إلى رسول الله ﷺ فلما حاذى دار العباس انفلت فدخل على العباس فالتزمه فذكر ذلك للنبي ﷺ فضحك ولم يأمر فيه بشيء» وأخرج الطبري من وجه آخر عن ابن عباس : ما ضرب رسول الله ﷺ في الخمر إلا أخيراً، ولقد غزا تبوك فغشى حجرته من الليل سكران فقال ليقيم إليه رجل فيأخذ بيده حتى يرده إلى رحله .

والجواب : إن الإجماع انعقد بعد ذلك على وجوب الحد ، لأن أبا بكر تحرى ما كان النبي ﷺ ضرب السكران فصير حداً واستمر عليه . وكذلك استمر من بعده ، وإن اختلفوا في العدد

وجمع القرطبي بين الأخبار بأنه لم يكن أولاً في الشرب حد وعلى ذلك يحمل حديث ابن عباس في الذي استجار بالعباس، ثم شرع فيه التعزير على ما في سائر الأحاديث التي لا تقدير فيها، ثم شرع الحد ولم يطلع أكثرهم على تعيينه صريحاً مع اعتقادهم أن فيه الحد المعين ومن ثم توخى أبو بكر ما فعل بحضرة النبي ﷺ فاستقر عليه الأمر، ثم رأى عمر ومن وافقه الزيادة على الأربعين إما حداً بطريق الاستنباط وإما تعزيراً انتهى المقصود من كلام ابن حجر (١).

القول الثاني : أنها حد وأنه ثمانون، وهو مذهب الحنفية والمالكية والمقدم عند الحنابلة، ففي بداية المبتدى : وحد الخمر والسكر إلى ثمانين سوطاً، (٢) وفي قوانين الأحكام الفقهية : وهو ثمانون جلدة للحر، (٣) وقال ابن قدامة : إحداهما أنه ثمانون، وبهذا قال مالك والثوري وأبو حنيفة ومن تبعهم . (٤) انتهى .

واستدل لهذا بإجماع الصحابة فإنه روي «أن عمر استشار الناس في حد الخمر فقال عبدالرحمن بن عوف : اجعله كأخف الحدود ثمانين، فضرب عمر ثمانين وكتب به إلى خالد وأبى عبيدة بالشام» وروي عن علي في المشورة «أنه إذا سكر هذى وإذا هذى افترى فحدوه حد المفترى» روى ذلك الجوزجاني والدارقطني وغيرهما انتهى من كلام ابن قدامة (٥).

(٢) البداية ١١١/٢ .

(١) فتح الباري ٧٢/١٢ .

(٤) المغنى ١٤١/٩ .

(٣) قوانين الأحكام الفقهية / ٣٩١ .

(٥) المغنى ١٤١/٩ .

ونوقش هذا الدليل بما يلي :

أولاً : أن فعل النبي ﷺ حجة لا يجوز تركه بفعل غيره ولا ينقد الإجماع على ما خالف فعل النبي ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، فتحمل الزيادة من عمر على أنها تعزيز يجوز فعلها إذا رآه الإمام ذكر هذا الوجه ابن قدامة (١) .

ثانياً : إن عليا أشار على عمر بذلك ثم رجع علي عن ذلك واقتصر على الأربعين ، لأنها القدر الذي اتفقوا عليه في زمن أبي بكر ، مستندين إلى تقدير ما فعل النبي ﷺ ، وأما الذي أشار به فقد تبين من سياق قصته أنه أشار بذلك ردعاً للذين انهمكوا ، لأن في بعض طرق القصة كما تقدم «أنهم احتقروا العقوبة» (٢) .

القول الثالث : أنه أربعون ، وما زاد عن ذلك يرجع فيه إلى اجتهاد الإمام ، وبهذا قال الشافعي وهو الرواية الثانية عن الإمام أحمد وبه قال أبو ثور وداود ومن وافقهم من أهل العلم ، قال الشيرازي وقال الشافعي وأبو ثور وداود : الحد في ذلك أربعون - ومضى إلى أن قال - فإن رأى الإمام أن يبلغ بحد الحر ثمانين وبحد العبد أربعين جاز (٣) انتهى

وقال ابن قدامة : والرواية الثانية أن الحد أربعون ، وهو اختيار أبي بكر ومذهب الشافعي . (٤) انتهى وقال شيخ الإسلام ابن تيمية وهذا أوجه القولين (٥) .

(١) المغنى ١٤٢/٩ . (٢) الفتح ٧٣/١٢ .

(٣) المهذب ٤٤٨/١٨ . (٤) المغنى ١٤٢/٩ .

(٥) السياسة الشرعية / ٥٠

واستدل لهذا القول بما روى أبو ساسان قال : « لما شهد علي الوليد بن عقبة قال عثمان لعلي : دونك ابن عمك فاجلده ، قال : قم يا حسن فاجلده ، قال فيما أنت وذاك ولّ هذا غيري ، قال : ولكنك ضعفت وعجزت ووهنت ، فقال : قم يا عبد الله ابن جعفر فاجلده ، وعلي يعد ذلك فعد أربعين وقال : جلد رسول الله ﷺ في الخمر أربعين وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين ، وكلّ سنة » أخرجه البيهقي .

وأخرج مسلم عن حصين بن المنذر قال : « شهدت عثمان بن عفان أتى بالوليد وقد صلى الصبح ركعتين ، ثم قال أزيدكم ، فشهد عليه رجلان أحدهما حمران أنه شرب الخمر وشهد آخر أنه رآه يتقيؤها ، فقال : عثمان إنه لم يتقيؤها حتى يشربها ، فقال : يا علي قم فاجلده ، فقال علي قم يا حسن فاجلده ، فقال الحسن : ول حارها من تولى قارها ، فكأنه وجد عليه فقال : يا عبد الله بن جعفر قم فاجلده وعلي يعد حتى بلغ أربعين فقال : أمسك ثم قال جلد النبي ﷺ وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة ، وهذا أحب إلي » .

وأما كون الزيادة عن الأربعين راجعة إلى رأي الإمام فقد استدلوا لذلك ما رواه أبو وبرة الكلبي قال : « أرسلني خالد بن الوليد إلى عمر رضي الله عنه فاتيته ومعه عثمان وعبد الرحمن بن عوف وعلي وطلحة والزبير رضي الله عنهم فقلت إن خالد بن الوليد رضي الله عنه يقرأ عليك السلام ويقول إن الناس قد

انهمكوا في الخمر وتحاقروا العقوبة فيه ، قال عمر: هم هؤلاء عندك فسلهم ، فقال تراه إذا سكر هذى وإذا هذى افتري وعلى المفتري ثمانون ، فقال عمر بلغ صاحبك ما قالوا ، فجلد خالد ثمانين وجلد عمر ثمانين وقال : وكان عمر إذا أتى بالرجل القوي المنهمك في الشراب جلده ثمانين ، وإذا أتى بالرجل الضعيف الذي كانت منه الزلة جلده أربعين» (١) .

وأما بيان ما يترتب على القول بأنها تعزير وحث ، فعلى القول بأنها حد لا يدخله العفو والإسقاط والصلح ، لأنه من حقوق الله جل وعلا وإذا مات المضروب ثمانين عند من يقول بذلك وأربعين عند من يقول بهذا فإنه يموت هدراً لادية له ، وعلى القول بأنها تعزير ، يدخله العفو والإسقاط والصلح من جهة أصله عند من يقول بأنه تعزير وما زاد على الأربعين ففيه الدية ، وفيما يلي نقول عن أهل العلم في ذلك :

١- قال الشيرازي : فإن جلده أربعين ومات لم يضمن ، لأن الحق قتله وإن جلده ثمانين ومات ضمن نصف الدية ، لأن نصفه حد ونصفه تعزير وسقط النصف بالحد ووجب النصف بالتعزير . انتهى المقصود (٢) .

٢- قال الخرقي : مسألة فإن مات في جلده فالحق قتله يعني ليس على أحد ضمان قال ابن قدامة : وهذا قول مالك

(١) المذهب ومعه الشرح ٤٨/١٨ وما بعدها .

(٢) المذهب ٢٨٧/٢ .

وأصحاب الرأي وبه قال الشافعي إن لم يزد على الأربعين ، وإن زاد على الأربعين فمات فعليه الضمان ، لأن ذلك تعزير إنما يفعله الإمام برأيه وفي قدر الضمان قولان :

أحدهما : نصف الدية ، لأنه تلف من فعلين مضمون وغير مضمون فكان عليه نصف الضمان والثاني تقسط الدية على عدد الضربات كلها فيجب من الدية بقدر زيادته على الأربعين ، وروي عن علي رضي الله عنه أنه قال : «ما كنت لأقيم حداً على أحد فيموت فأجد في نفسي منه شيئاً إلا صاحب الخمر ولو مات وديته ، لأن النبي ﷺ لم يسنه لنا » .

ولنا أنه حد وجب لله فلم يجب ضمان من مات به كسائر الحدود ، وما زاد على الأربعين قد ذكرنا أنه من الحد وإن كان تعزيراً فالتعزير يجب وهو بمنزلة الحد .

وأما حديث علي فقد صح عنه أنه قال جلد رسول الله ﷺ أربعين وأبو بكر أربعين وثبت الحد بالإجماع فلم يعد فيه شبهة (١) .

رابعاً : هل تجوز تجزئة عقوبة شارب الخمر ؟

الكلام في تجزئة عقوبة شارب الخمر مبني على الكلام في أن العقوبة هل هي حد أو تعزير - وقد سبق بيانه - فعلى القول بأنها تعزير يقال بجواز التجزئة ، لأن التعزير يدخله الاجتهاد وكذلك القول فيما زاد عن الأربعين عند من يقول بأن الحد أربعون وما زاد

(١) المغنى ٩/ ١٤٥ .

عليها فهو تعزيز، وعلى القول بأنها حد وإن الحد لايدخله الاجتهاد لا تجوز التجزئة .

ونظراً إلى أن الحكم بتجزئة العقوبة أوعدمها ينبني على قاعدة أصولية وهي تمييزها ما يدخله الاجتهاد وما لا يدخله ، فإننا ننقلها عن بعض علماء الأصول في ذلك ، ومنها يتحدد ما فيه للاجتهاد مجال وما لا مجال فيه للاجتهاد .

قال الشاطبي : مجال الاجتهاد المعتبر هي ما ترددت بين طرفين وضع في كل واحد منهما قصد الشارع في الإثبات في أحدهما والنفي في الآخر فلم تنصرف البتة إلى طرف النفي ولا إلى طرف الإثبات .

وبيانه أن نقول : لا تخلوا أفعال المكلف وتروكه إما أن يأتي فيها خطاب من الشارع أولاً ، فإن لم يأت فيها خطاب فإما أن يكون على البراءة الأصلية ويكون فرضاً غير موجود والبراءة الأصلية في الحقيقة راجعة إلى خطاب الشارع بالعفو أو غيره .

وإن أتى فيها خطاب فإما أن يظهر فيه للشارع قصد في النفي أو في الإثبات أو لا ، فإن لم يظهر له قصد البتة فهو قسم المتشابهات ، وإن ظهر فتارة يكون قطعياً وتارة يكون غير قطعي .

فأما القطعي فلا مجال للنظر فيه بعد وضوح الحق في النفي أو في الإثبات وليس محلاً للاجتهاد وهو قسم الواضحات ، لأنه واضح الحكم حقيقة والخارج عنه مخطيء قطعاً .

وأما غير القطعي فلا يكون كذلك إلا مع دخول احتمال فيه

أن يقصد الشارع معارضة أولاً فليس من الواضحات بإطلاق بل بالإضافة إلى ما هو أخفى فيه كما أنه يعد غير واضح بالنسبة إلى ما هو أوضح منه ، لأن مراتب الظنون في النفي والإثبات تختلف بالأشد والأضعف حتى تنتهي إما إلى العلم وإما إلى الشك إلا أن هذا الاحتمال تارة يقوى في إحدى الجهتين وتارة لا يقوى ، فإن لم يقو رجع إلى قسم المتشابهات ، والمقدم عليه حائم حول الحمى يوشك أن يقع فيه ، وإن قوي في إحدى الجهتين فهو قسم المجتهديات وهو الواضح الإضافي بالنسبة إليه في نفسه وبالنسبة إلى أنظار المجتهدين ، فإن كان المقدم عليه من أهل الاجتهاد فواضح في حقه في النفي أوفي الإثبات إن قلنا أن كل مجتهد مصيب ، وأما على قول المخطئة فالمقدم عليه إن كان مصيباً في نفس الأمر فواضح وإلا فمعذور .

وقد تقرر من هذا الأصل أن قسم المتشابهات مركب من تعارض النفي والإثبات إذ لو لم يتعارض لكان من قسم الواضحات ، وأن الواضح بإطلاق لم يتعارض فيه نفي مع إثبات بل هو إما منفي قطعاً وإما مثبت قطعاً ، وأن الإضافي إنما صار إضافياً لأنه مذبذب بين الطرفين الواضحين فيقرب عند بعض من أحد الطرفين وعند بعض من الطرف الآخر ، وربما جعله بعض الناس من قسم المتشابهات فهو غير مستقر في نفسه فلذلك صار إضافياً لتفاوت مراتب الظنون في القوة والضعف ويجري مجرى النفي في أحد الطرفين إثبات ضد الآخر فيه ، فثبوت

العلم مع نفيه نقيضان كوقوع التكليف وعدمه وكالوجوب وعدمه وما أشبه ذلك وثبوت العلم مع ثبوت الظن أو الشك ضدان كالوجوب مع الندب أو الإباحة أو التحريم وما أشبه ذلك ، وهذا الأصل واضح في نفسه غير محتاج إلى إثباته بدليل ، ولكن لابد من التأنيس فيه بأمثلة يستعان بها على فهمه وتنزيله والتمرن فيه إن شاء الله فمن ذلك أنه نهى عن بيع الغرر ورأينا العلماء أجمعوا على منع بيع الأجنة والطير في الهواء والسمك في الماء ، وعلى جواز بيع الجبة التي حشوها مغيب عن الابصار ولو بيع حشوها بانفراده لامتنع ، وعلى جواز كراء الدار مشاهرة مع احتمال أن يكون الشهر ثلاثين أو تسعة وعشرين ، وعلى دخول الحمام مع اختلاف عادة الناس في استعمال الماء وطول اللبث ، وعلى شرب الماء من السقاء مع اختلاف العادات في مقدار الري ، فهذان طرفان في اعتبار الضرر وعدم اعتباره ، لكثرت في الأول وقلته مع عدم الانفكاك عنه في الثاني ، فكل مسألة وقع الخلاف فيها في باب الغرر فهي متوسطة بين الطرفين آخذة بشبهة من كل واحد منهما فمن أجاز مال إلى جانب اليسارة ومن منع مال إلى الجانب الآخر .

- ومضى في ذكر الأمثلة إلى أن قال - ولعلك لا تجد خلافاً واقعاً بين العقلاء معتداً به في العقليات أوفي النقليات - لامبنيأ على الظن ولا على القطع - إلا دائراً بين طرفين لا يختلف فيهما أصحاب الاختلاف (١) .

ونظراً إلى أن الحدود لا تثبت إلا بتوقيف في أصلها وكيفيةها فلا يدخل اجتهاد ، أما العقوبات التي تعتبر تعزيراً لحدوداً فإنها محل اجتهاد الإمام فيجوز فيها التجزئة إذا رأى المصلحة في ذلك .
خامساً : ما ثبت به شربها من شهادة أورائحة أوقيء ونحو ذلك .

يثبت شرب الخمر بشهادة الشهود والإقرار والرائحة والسكر والقيء ، ونظراً إلى أن الرائحة والقيء من قرائن الأحوال التي يثبت بها الشرب عند من يقول بالاستدلال بها على ذلك فإننا نذكر نقولاً عن أهل العلم بالعمل بالقرائن ، ثم نذكر أدلة العمل بها من الكتاب والسنة وطائفة من أمثلة العمل بها وبعد ذلك نتكلم على هذه الأدلة الخمسة مبينين خلاف العلماء في كل دليل ومستندهم مع المناقشة :

أ- أما كلام العلماء فمن ذلك ما جاء في معين الحكام قال بعض العلماء : على الناظر أن يلحظ الأمارات والعلامات إذا تعارضت فما ترجح منها قضى بجانب الترجيح وهو قوة التهمة ولا خلاف في الحكم بها ، وقد جاء العمل بها في مسائل اتفق عليها الطوائف الأربع انتهى .

وقال ابن فرحون نقلاً عن ابن العربي ما يتفق مع هذا الكلام (١) .

وقال ابن القيم : ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى

(١) معين الحكام / ١٦١ - ٢ تبصرة الحكام ١٠١/٢ على هامش فتاوى عlish .

والحكم بالحق لإلبنوعين من الفهم أحدهما : فهم الواقع والفقه فيه واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى يحيط به علماً .

والنوع الثاني فهم الواجب في الواقع وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان رسوله في هذا الواقع ثم يطبق أحدهما على الآخر، فمن بذل جهده واستفرغ وسعه في ذلك لم يعدم أجرين أو أجراً، فالعالم من يتوصل بمعرفة الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله - ومضى في ذكر الأدلة والأمثلة إلى أن قال ومن سلك غير هذا أضاع على الناس حقوقهم ونسبه إلى الشريعة التي بعث الله بها رسوله . انتهى (١).

ب - وأما ما يدل على ذلك من الكتاب فمنه قوله تعالى : ﴿وشهد شاهد من أهلها إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين • وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين • فلما رأى قميصه قد من دبر قال إنه من كيد كن إن كيدكن عظيم﴾ (٢) .

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطى رحمه الله على هذه الآية : يفهم من هذه الآية لزوم الحكم بالقرينة الواضحة الدالة على صدق أحد الخصمين وكذب الآخر، لأن ذكر الله لهذه القصة في معرض تسليم الاستدلال بتلك القرينة على براءة يوسف يدل على

(١) إعلام الموقعين ١/ ٩٤ - ٩٥ .

(٢) سورة يوسف الايات ٢٦ - ٢٨ .

أن الحكم بمثل ذلك حق وصواب ، لأن كون القميص مشقوقاً من جهة دبره دليل واضح على أنه هارب عنها وهي تنوشه من خلفه ، ولكنه تعالى بين في موضع آخر أن محل العمل بالقرينة ما لم تعارضها قرينة أقوى منها فإن عارضها قرينة أقوى منها بطلت وذلك في قوله تعالى ﴿وجاءوا على قميصه بدم كذب قال بل سولت لكم أنفسكم أمراً فصبر جميل﴾ (١) لأن أولاد يعقوب لما جعلوا يوسف في غيابة الحب جعلوا على قميصه دم سخلة ليكون وجود الدم على قميصه قرينة على صدقهم في دعواهم أنه أكله الذئب ، ولا شك أن الدم قرينة على افتراس الذئب له ، ولكن يعقوب أبطل قرينتهم هذه بقرينة أقوى منها وهي عدم شق القميص فقال : سبحان الله متى كان الذئب حليماً يأكل يوسف ولا يشق قميصه ، ولذا صرح بتكذيبه لهم في قوله : ﴿بل سولت لكم أنفسكم أمراً فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون﴾ .

وهذه الآيات المذكورة أصل في الحكم بالقرائن (٢) انتهى والأظهر أن تكذيب يعقوب لبنيه في دعواهم أن الذئب أكل يوسف ليس من أجل كون الدم ليس دم إنسان ، ولا من أجل كون الثوب لم يخرق ، لأن هذين الأمرين منقولاً عن بني إسرائيل ونحوهم وأخبارهم لا تصدق ولا تكذب ولا يعتمد عليها إلا بدليل يدل على صحتها ، وإنما كذبهم لأمر آخر إما لكون الرؤيا

(١) سورة يوسف آية ١٨ .

(٢) أضواء البيان ٦٩/٣ — ٧٠ ويرجع إلى تبصرة الحكام لابن فرحون ١٠١/٢ .

التي رآها يوسف في سجود الكواكب والشمس والقمر له لم تتحقق بعد ، وإما لوهي أوحاه الله إليه عرف منه مايدل على كذبهم في دعواهم .

جـ- وأما الأدلة من السنة فمن ذلك :

١- أنه ﷺ حكم باللوث في القسامة وجوز للمدعين أن يحلفوا خمسين يميناً ويستحقوا دم القتل في حديث حويصة ومحيسة .

٢- أنه ﷺ أمر الزبير أن يقرر عم حيي بن أخطب بالعذاب على إخراج المال الذي غيبه وادعى نفاذه فقال : «العهد قريب والمال أكثر من ذلك» .

٣- أنه ﷺ أمر الملتقط أن يدفع اللقطة إلى واصفها وجعل وصفه لعفاصها ووكتائها قائماً مقام البينة .

٤- حكم رسول الله ﷺ وخلفائه من بعده بالقافة وجعلها دليلاً على ثبوت النسب وليس فيها إلا مجرد الأمارات والعلامات .

٥- إنا عفراء تداعياقتل أبي جهل يوم بدر فقال لهما رسول الله ﷺ هل مسحتما سيفيكما قالالا : لا فقال ﷺ : أرياني سيفيكما ، فلما نظر فيهما قال لأحدهما هذا قتله ، وحكم له بسلبه(١) .

د - وأما المسائل التطبيقية للعمل بها فقد ذكر صاحب معين الحكام وابن فرحون والإمام بن القيم مسائل كثيرة نذكر

(١) تبصرة الحكام ١٠٣/٢ .

منها مايلي :

الأولى : أن الفقهاء كلهم يقولون بجواز وطء المرأة إذا أهديت إليه ليلة الزفاف وإن لم يشهد عنده عدلان من الرجال أن هذه فلانة بنت فلان التي عقدت عليها وإن لم يستنطق النساء أن هذه امرأته ، اعتماداً على القرينة الظاهرة المنزلة منزلة الشهادة .

الثانية : أن الناس قديماً وحديثاً لم يزالوا يعتمدون في الصبيان والإماء المرسل معهم الهدايا ، وأنها مرسلة إليهم فيقبلون أموالهم ويأكلوا الطعام المرسل به ، ونقل القرافي أن خبر الكافر في ذلك كاف .

الثالثة : أنهم يعتبرون إذن الصبيان في الدخول إلى المنزل .
الرابعة : أن الضيف يشرب من كوز صاحب البيت ويتكىء على وسادته ويقضي حاجته في مرحاضه من غير استئذان ولا يعد متصرفاً في ملكه بغير إذنه .

الخامسة : جواز أخذ ما يسقط من الإنسان إذا لم يعرف صاحبه مما لا يتبعه الإنسان نفسه كالفلس والتمر والعصا التافهة الثمن ونحو ذلك (١) .

هـ — وأما الأدلة التي يستدل بها على شربها فقد سبق أنها الشهادة والإقرار والرائحة والقيء والسكر ، فأما الشهادة فيشترط

(١) تبصرة الحكام ١٠٤/٢ ومن أراد المزيد على ذلك من الإطلاع على كلام العلماء والأدلة والأمثلة فعليه بمراجعة الطرق الحكمية ص ٤ ، ١٦ ، ٩٥ ، ١٢٠ ، ٢٤٣ وبدائع الفوائد / ١١٦/٣ وإعلام الموقعين ٩/٣ وكتاب الروح الطبعة الهندية / ١٦ — ١٩ وزاد المعاد في الكلام على صلح أهل خير ٧٨/٢ وأحكام القرآن للجصاص ، وأحكام القرآن لابن العربي على تفسير آية يوسف آنفة الذكر .

أن لا يقل عدد الشهود عن رجلين تتوفر فيهما شروط الشهادة ويزيد أبو حنيفة وأبو يوسف على هذا بأن تكون الرائحة قائمة وقت تحمل الشهادة، ويخالفهما محمد فلا يشترط ذلك .

وأما الإقرار فيكفي مرة واحدة في المذاهب الأربعة، ويرى أبو يوسف أن كل إقرار يسقط بالرجوع فعدد الإقرار فيه كعدد الشهود فلا بد من الإقرار مرتين عنده، وأما الرائحة فالمقدم في مذهب الإمام أحمد رحمه الله أنه لا يجب الحد بوجود الرائحة، وبها قال أبو حنيفة والشافعي رحمهما الله تعالى، ويخالفهم مالك رحمه الله فيرى وجوب الحد بوجود الرائحة، وقوله هذا رواية عن أحمد رحمه الله .

وكذلك القيء لا يعتبر وجوده دليلاً شرعياً عند أبي حنيفة، وهو مذهب الشافعي رحمه الله ورواية عن أحمد رحمه الله، ويخالفهم مالك رحمه الله وهو الرواية الثانية في مذهب أحمد رحمه الله وهو القول بوجوب الحد اعتماداً على القيء .

وأما السكر فالشافعي ومن وافقه يرون عدم حده، والرواية المقدمة في مذهب أحمد ومن يقول بها من العلماء أنه يحد .
وفيما يلي نقول عن فقهاء الإسلام في ذلك مع أدلتهم ومناقشتها :

١ - جاء في البداية وشرحها الهداية (ومن شرب الخمر فأخذ وريحها موجودة وجاءوا به سكران فشهد الشهود عليه بذلك فعليه الحد وكذلك إذا أقر وريحها موجودة) لأن جنابة الشرب قد ظهرت ولم يتقادم العهد والأصل في قوله عليه الصلاة والسلام

«من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه» .

وإن أقر بعد ذهاب رائقها لم يجد عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ، وقال محمد رحمه الله يجد وكذلك إذا شهدوا عليه بعد ما ذهب ريحها ، والسكر لم يجد عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله يجد ، فالتقادم يمنع قبول الشهادة بالاتفاق غير أنه مقدر بالزمان عنده اعتباراً بحد الزنا ، وهذا لأن التأخير يتحقق بمضي الزمان والرائحة قد تكون من غيره كما قيل :

يقولون لي أنكه شربت مدامة

فقلت لهم لا بل أكلت السفرجلا

وعندهما يقدر بزوال الرائحة لقول ابن مسعود رضي الله عنه

فيه : فإن وجدتم رائحة الخمر فاجلدوه .

ولأن قيام الأثر من أقوى دلالة القرب ، وإنما يصار إلى التقدير بالزمان عند تعذر اعتباره ، والتمييز بين الروائح ممكن للمستدل وإنما تشبهه على الجهال . وأما الإقرار فالتقادم لا يبطله عند محمد رحمه الله كما في حد الزنا على ما مر تقريره ، وعندهما لا يقام الحد إلا عند قيام الرائحة ، لأن حد الشرب ثبت بإجماع الصحابة رضي الله عنهم ولا إجماع إلا برأي ابن مسعود رضي الله عنه ، وقد شرط قيام الرائحة على ما روينا .

فإن أخذه الشهود وريحها توجد منه وهو سكران فذهبوا به من مصر إلى مصر فيه الإمام فانقطع ذلك قبل أن يتتهوا به صرف قولهم جميعاً ، لأن هذا عذر كبعد المسافة في حد الزنا والشاهد

لايتهم في مثله .

(ولا حد على من وجد منه رائحة الخمر أو تقيأها) لأن الرائحة محتملة وكذا الشرب قد يقع عن إكراه أو اضطرار . ويثبت الشرب بشهادة شاهدين ويثبت بالإقرار مرة واحدة ، (وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يشترط الإقرار مرتين وهو نظير الاختلاف في السرقة . . ولا تقبل فيه شهادة النساء مع الرجال) لأن فيها شبهة البدلية و تهمة الضلال والنسيان . انتهى (١)

وقال ابن الهمام على قول صاحب الهداية : (والرائحة قد تكون من غيره . . الخ قال : فظهر أن رائحة الخمر مما تلبس بغيرها فلا يناط شيء من الأحكام بوجودها ولا بذهابها ، ولو سلمنا أنها لا تلبس على ذوي المعرفة فلاموجب لتقييد العمل بالبيئة بوجودها ، لأن المعقول تقييد قبولها بعدم التهمة والتهمة لا تتحقق في الشهادة بسبب وقوعها بعد ذهاب الرائحة بل بسبب تأخير الأداء تأخيراً يعد تفريطاً وذلك منتفي في تأخير يوم ونحوه وبه تذهب الرائحة .

أجاب المصنف وغيره بما حاصله : أن اشتراط قيام الرائحة لقبول الشهادة عرف من قول ابن مسعود ، وهو ماروى عبد الرزاق حدثنا سفيان الثوري عن يحيى بن عبد الله التميمي الجابر عن أبي ماجد الحنفي قال : «جاء رجل بابن أخ له سكران إلى عبد الله بن مسعود فقال عبد الله : تتروه ومزمزوه واستنكهوه

(١) البداية ومعها الهداية ٢/ ١١١ ، ١١٢ .

ففعّلوا، فرفعه إلى السجن ثم عاد به من الغد ودعا بسوط ثم أمر به فدقت ثمرته بين حجرين حتى صارت درة ثم قال للجلاد أجلد وارجع يدك واعط كل عضو حقه» .

ومن طريق عبد الرزاق رواه الطبراني ورواه إسحق بن راهويه أخبرنا جرير عن عبد الحميد عن يحيى بن عبد الله الجابر به .

ودفع بأن محل النزاع كون الشهادة لا يعمل بها إلا مع قيام الرائحة، والحديث المذكور عن ابن مسعود ليس فيه شهادة منع من العمل به لعدم الرائحة وقت أدائها بفعل ولا إقرار، إنما فيه أنه حده بظهور الرائحة بالترترة والمزمنة، والمزمنة : التحريك بعنف والترترة والتلتلة : التحريك، وهما بتأين متاليتين من فوق، قال ذو الرمة يصف بعيراً :

بعيد مساف الخطو غوج شمردل تقطع أنفاس المهارى ثلاثله
أي حركاته، والمساف جمع مسافة . والغوج بالغين المعجمة الواسع الصدر، ومعنى تقطيع ثلاثله أنفاس المهارى : أنه إذ أباراها في السير أظهر في أنفاسها الضيق والتتابع لما يجهداها، وإنما فعله لأن بالتحريك تظهر الرائحة من المعدة التي كانت خفت وكان ذلك مذهبه، ويدل عليه ما في الصحيحين : «عن ابن مسعود انه قرأ سورة يوسف فقال رجل : ما هكذا أنزلت فقال عبد الله : والله لقد قرأتها على رسول الله ﷺ فقال : أحسنت فبينما هو يكلمه إذ وجد منه رائحة الخمر فقال : أتشرب الخمر وتكذب بالكتاب فضربه الحد .

وأخرج الدار قطني بسند صحيح «عن السائب بن يزيد عن عمر بن الخطاب أنه ضرب رجلاً وجد منه ريح الخمر» وفي لفظ «ريح شراب» .

والحاصل أن حده عند وجود الريح مع عدم البيئة والإقرار لا يستلزم اشتراط الرائحة مع أحدهما، ثم هو مذهب لبعض العلماء منهم مالك وقول للشافعي ورواية عن أحمد والأصح عن الشافعي وأكثر أهل العلم نفيه، وما ذكرناه عن عمر يعارض ما ذكرنا عنه أنه عزز من وجد منه الرائحة ويترجح لأنه أصح وإن قال ابن المنذر ثبت عن عمر أنه جلد من وجد منه رائحة الخمر حداً تاماً، وقد استبعد بعض أهل العلم حديث ابن مسعود من جهة المعنى وهو أن الأصل في الحدود إذا جاء صاحبها مقرأً أن يرد ويدراً ما يستطيع فكيف يأمر ابن مسعود بالمزمز منه عند عدم الرائحة ليظهر الريح فيجده، فإن صح فتأويله أنه كان رجلاً مولعاً بالشراب مدمناً عليه فاستجاز ذلك فيه^(١) انتهى .

ويمكن أن يقال أنه إنما أمر بترترته ومزمزته لكونه لم يأت تاباً وإنما جاء به عمه ليقام عليه الحد فأراد ابن مسعود أن يستثبت في وقوع الشرب منه بالعمل المذكور لتظهر الرائحة .

٢ - قال ابن فرحون :

ويجب الحد على من وجدت منه رائحة الخمر أوقاءها وحكم به عمر رضي الله تعالى عنه وفي حديث ماعز أن رسول الله ﷺ

(١) فتح القدير ٤ / ١٨٠ .

قال : «أشربت خمرأ فقام فاستنكهه فلم يجد منه ريح خمر» قال اللخمي فيه دليل أن الرائحة يقضى بها ، دليل آخر أن إقرار السكران غير لازم (مسألة) قال اللخمي رحمه الله تعالى ذهب مالك رضي الله تعالى عنه وجماعة من أصحابه إلى أن الحد يجب على من وجد منه ريح السكر ، والدليل على ذلك ما روي عن السائب بن يزيد أنه حضر عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهو يجلد رجلاً وجد منه ريح شراب فجلده الحد تاماً ، والدليل من جهة المعنى أن هذا معنى يعلم به صفة ما شرب المكلف وجنسه فوجب أن يكون طريقاً إلى إثبات الحد ، وأصل ذلك الرؤية ، لما شربه بل الرائحة أقوى من معرفة حال المشروب من الرؤية ، لأن الرؤية لا يعلم بها الشراب أمسكر هو أم لا وإنما يعلم ذلك برائحته .

(فصل) والكلام في ذلك يتعلق بثلاثة أمور الأول فيمن يجب استنكاهه الثاني فيمن يثبت ذلك بشهادته الثالث فيما يجب بذلك إذ اتيقن رائحة المسكر أو أشكلت .

الأول : فيمن يجب استنكاهه ، وذلك فيما يرى الحاكم منه تخليطاً في قول أومشي يشبه السكران ، ففي الموازية من رواية أصبغ عن ابن القاسم أنه إذا رأى ذلك منه أمر باستنكاهه قال : لأنه قد بلغ إلى الحاكم فلا يسعه إلا تحقيقه فإذا ثبت الحد حد أمامه (مسألة) وكذلك لو شم منه رائحة ينكرها ، أو أنكرها بحضرته من ينكرها قال الباجي : فعندي أنه قد تعين عليه استنكاهه

وتحقق حاله ، لأن هذه صفة ينكرها حاله ويستتراب بها ، ويقوى بها الظن في وجوب الحد عليه فيجب بذلك اختباره وتحقيق حاله كالتخليط في الكلام والمشي (مسألة) فإن لم يظهر منه شيء من هذه الأحوال -يريد التخليط في القول والمشي - لم يستنكه رواه أصبغ عن ابن القاسم في العتبية والموازية قال : ولا يتجسس عليه ، ووجه ذلك : إن لم يرمنه ريبة ولا خروجاً عن أحوال الناس المعتادة فلا يجوز التجسس على الناس والتعرض لهم من غير ريبة .

الثاني : فيمن يثبت ذلك بشهادته ، قال القاضي أبو الوليد : فأما من يثبت ذلك عليه بشهادته فإنه يحتاج إلى معرفة صفتهم وعددهم ، فأما صفتهم فقد قال القاضي أبو الحسن في كتابه : أن صفة الشاهدين على الرائحة أن يكونا ممن خبر شربها في وقت ما ، إما في حال كفرهما أو شرباها في إسلامهما فجلدا ثم تابحتى يكونا ممن يعرف الخمر بريحها ، قال القاضي أبو الوليد : هذا عندي فيه نظر ، لأن من هذه صفته معدوم قليل ولولم تثبت الرائحة لإبشهادة من هذه صفته لبطلت الشهادة بها في الأغلب وقد يكون من لم يشربها قط يعرف رائحتها معرفة صحيحة بأن يخبره عنها المرة بعد المرة من قد شربها أنها هي رائحة الخمر حتى يعرف ذلك كما يعرفها الذي قد شربها .

(مسألة) وأما العدد فلا يخلو أن يكون الحاكم أمر الشهود بالاستنكاك أو فعلوا هم ذلك ابتداء ، فإن كان الحاكم أمرهم بذلك فقد روى ابن حبيب عن أصبغ أنه يستحب أن يأمر شاهدين به

الحد ، وإن كان الشهود فعلوا ذلك من قبل أنفسهم فلا يجزىء أقل من اثنين كالشهادة على الشرب ، وقد روى ابن وهب عن مالك رضي الله تعالى عنه أنه إن لم يكن مع الحاكم إلا واحد فليرفعه إلى من هو فوقه ، قال القاضي أبو الوليد رحمه الله تعالى : وما رواه ابن حبيب عن أصبغ مبنى على أن الحاكم يحكم بعلمه فلذلك جاز عنده علم من استنابه وإلا فقد يجب أن لا يجد في ذلك حتى يشهد عنده فيه شاهدان .

الثالث : فيما يجب بشهادة الا ستنكاه ، ولا يخلو أن يكون الشهود متيقنين للرائحة أو شاكين فيها ، فإن كانوا متيقنين للرائحة فلا يخلو أن يتفقوا على أنها رائحة مسكر أو على أنها غير رائحة مسكر أو يختلفوا في ذلك ، فإن اتفقوا على أنها غير رائحة مسكر فلا نعلم في المذهب خلافاً في وجوب ترك الحد ، وإن اتفقوا على أنها رائحة مسكر وجب الحد عليه وإن اختلفوا في ذلك فقال بعضهم رائحة مسكر وقال بعضهم ليس برائحة مسكر فقد قال ابن حبيب : إذا اجتمع منهم اثنان على أنها رائحة مسكر حد ، ووجه ذلك أن الشهادة قد قامت وكملت ولا يؤثر في ذلك نفي من نفى مقتضاها كما لو شهد شاهدان أنها رآياه شرب خمرًا وقال آخران لم يشرب خمرًا .

(مسألة) فإن شك الشهود في الرائحة هل هي رائحة مسكر أو غيره نظرت حاله فإن كان من أهل السفه نكل ، وإن كان من أهل العدل خلى سبيله حكاه ابن القاسم في العتبيه

والموازية ، ووجه ذلك أن من عرف بالسفه والشر والتخليط خيف أن يكون ماشك فيه مما حرم عليه ووجب أن يزجر عن التسمية بذلك لكي لايتطرق بذلك إلى إظهار معصية وأما من كان من أهل العدل فتبعد عنه الريبة والله سبحانه وتعالى أعلم
مسألة : قال القاضي ابو الوليد رحمه الله تعالى : فإذا ثبت ذلك فإن الحد يتعلق بما يقع به النظر من تجاوز الشراب من الفم إلى الحلق .

مسألة : ولو شهد شاهدان أنه قاء خمرأً وجب عليه الحد ، لأنه لا يقيئها حتى يشربها ، وقد روي نحو هذا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ، وسيأتى في باب القضاء بالسياسة صفة الشهادة وصفة الضارب والضرب وما يضاف إلى الحد إن شاء الله تعالى .

٣- جاء في المنهاج وشرحه نهاية المحتاج : « ويحد بإقراره وشهادة رجلين » أو علم السيد دون غيره كما مر نظيره في السرقة «لابريخ خمر» وهيئة «سكر وقيء» لاحتمال أنه احتقن أو أسعط بها أو أنه شربها لعذر من غلط أو اكراه ، أما حد عثمان بالقيء فاجتهاد له « ويكفي في إقرار وشهادة شرب خمرأ » أو شرب مما شرب منه غيره فسكر ، وسواء أقال وهو مختار عالم أم لا ، كما في نحو بيع وطلاق ، إذ الأصل عدم الإكراه والغالب من حال الشارب علمه بما يشرب .

« وقيل يشترط في كل من المقر والشاهد أن يقول شربها وهو

عالم به مختار لاحتمال مامر كالشهادة بالزنا إذ العقوبة لا تثبت إلا بتعيين ، وفسر الأول بأن الزنا قد يطلق على مقدّماته كما في الخبر على أنهم ساءحوا في الخمر لسهولة حدها مالم يساءحوا في غيرها لاسيما مع أن الابتداء بكثرة شربها يقتضي التوسع في سبب الزجر عنها فوسع فيه مالم يوسع في غيره .

ويعتبر على الثاني زيادة من غير ضرورة احترازاً من الإساغة والشرب لنحو عطش أوتداو^(١) انتهى
٤- وقال ابن قدامه :

ولا يجب الحد حتى يثبت شربه بأحد شيئين الإقرار والبيئة ويكفي في الإقرار مرة واحدة في قول عامة أهل العلم ، لأنه حد لا يتضمن إتلافاً فأشبهه حد القذف ، وإذا رجع عن إقراره قبل رجوعه ، لأنه حد لله سبحانه فقبل رجوعه عنه كسائر الحدود ولا يعتبر مع الإقرار وجود الرائحة .

وحكي عن أبي حنيفة : لا حدّ عليه إلا أن توجد رائحة ولا يصح لأنه أحد بينتي الشرب فلم يعتبر معه وجود الرائحة كالشهادة ، ولأنه قد يقر بعد زوال الرائحة عنه ، ولأنه إقرار بحد فاكتفي به كسائر الحدود .

(فصل) ولا يجب الحد بوجود رائحة الخمر من فيه في قول أكثر أهل العلم منهم الثوري وأبو حنيفة والشافعي ، وروى أبو طالب عن أحمد أنه يحد بذلك وهو قول مالك ، لأن ابن مسعود

(١) المنهاج وشرحه نهاية المحتاج ١٦/٨ .

جلد رجلاً وجد منه رائحة الخمر .

وروي عن عمر أنه قال : أني وجدت من عبيد الله ريح شراب فأقر أنه شرب الطلا ، فقال عمر: إني سائل عنه فإن كان يسكر جلده . ولأن الرائحة تدل على شربه فجري مجرى الإقرار .
والأول أولى ، لأن الرائحة يحتمل أنه تمضمض بها وحسبها ماء فلما صارت إلى فيه مجها وظنها لا تسكر ، أو كان مكرها أو أكل نبقا بالغاً أو شرب شراب التفاح فإنه يكون منه كرائحة الخمر ، وإذا احتمل ذلك لم يجب الحد الذي يدرأ بالشبهات وحديث عمر حجة لنا فإنه لم يحده بوجود الرائحة ولو وجب ذلك لبادر إليه عمر .

(فصل) وإن وجد سكران أو تقياً الخمر فعن أحمد لاحد عليه لاحتمال أن يكون مكرهاً أو لم يعلم أنها تسكر وهذا مذهب الشافعي ، ورواية أبي طالب عنه في الحد بالرائحة يدل على وجوب الحد ههنا بطريق الأولى ، لأن ذلك لا يكون إلا بعد شربها فاشبهه ما لو قامت البيئة عليه بشرها .

وقد روى سعيد حدثنا هشيم حدثنا المغيرة عن الشعبي قال : « لما كان من أمر قدامة ما كان جاء علقمة الخصى فقال : أشهد أني رأيته يتقيوها ، فقال عمر: من قاءها فقد شربها فضر به الحد » .

وروى حصين بن المنذر الراقشي قال : شهدت عثمان وأتي بالوليد بن عقبة فشهد عليه حمران ورجل آخر ، فشهد أحدهما أنه

رآه شربها وشهد الآخر أنه رآه يتقيؤها ، فقال عثمان : إنه لم يتقيأها حتى شربها فقال لعلي : أقم عليه الحد ، فأمر علي عبدالله بن جعفر فضربه رواه مسلم . وفي رواية له « فقال عثمان لقد تنطعت في الشهادة وهذا بمحضر من علماء الصحابة وسادتهم ولم ينكر فكان إجماعاً ، ولأنه يكفي في الشهادة عليه أنه شربها ولا يتقيأها أولاً يسكر منها حتى شربها .

(فصل) وأما البينة فلا تكون إلا رجلين عدلين مسلمين يشهدان أنه مسكر ولا يحتاجان إلى بيان نوعه ، لأنه لا ينقسم إلى ما يوجب الحد وإلى ما لا يوجب به بخلاف الزنا فإنه يطلق على الصريح وعلى دواعيه ولهذا قال النبي ﷺ : « العيانان تزنيان واليدان تزنيان والفرج يصدق ذلك أويكذب به » فلهذا احتاج الشاهدان إلى تفسيره ، وفي مسألتنا لا يسمى غير المسكر مسكراً فلم يفتقر إلى ذكر نوعه ولا يفتقر في الشهادة إلى ذكر عدم الإكراه ولا إلى ذكر علمه أنه مسكر ، لأن الظاهر الاختيار والعلم وما عداهما نادر بعيد فلم يحتج إلى بيانه ولذلك لم يعتبر ذلك في شيء من الشهادات ولم يعتبره عثمان في الشهادة على الوليد بن عقبة ولا اعتبره عمر في الشهادة على قدامة بن مظعون ولا في الشهادة على المغيرة بن شعبة ، ولو شهدا بعثت أو طلاق لم يفتقر إلى ذكر الاختيار كذا ههنا (١) انتهى

وجاء في حاشية المقنع على قوله « وهل يجب الحد بوجود

(١) المغنى ١٤٣/٩ وما بعدها .

الرائحة على روايتين» إحداهما : لا يحد ، وهو قول عامة أهل العلم منهم الثوري وأبو حنيفة والشافعي ، وعنه يحد وهو قول مالك ، لأن ابن مسعود رضي الله عنه جلد رجلاً وجد منه رائحة الخمر وعنه يحد إذا لم يدع شبهة . قال ابن أبي موسى : وهي أظهر عن أحمد واختارها ابن عبدوس في تذكرته والشيخ تقي الدين .

ووجه الأول أنه يحتمل أنه تضمنض بها أو ظنها ماء فلما صارت في فيه مجها أو ظنها لا تسكر أو كان مكرهاً^(١) انتهى .

وجاء في الإنصاف على قول ابن قدامة « وهل يحد بوجود الرائحة على روايتين » وأطلقهما في مسبوك الذهب وتجريد العناية ونهاية ابن رزين إحداهما : لا يحد وهو المذهب صححه المصنف والشارح وابن منجا في شرحه وصاحب الخلاصة والتصحيح وغيره ، وجزم به في الوجيز والمنور . . والرواية الثانية يحد إذا لم يدع شبهة ، قال ابن أبي موسى في الإرشاد : هذه أظهر عن الإمام أحمد رحمه الله واختارها ابن عبدوس في تذكرته والشيخ تقي الدين رحمه الله وقدمها في المستوعب ، وعنه يحد وإن ادعى شبهة ذكرها في الفروع وذكر هذه المسألة في باب حد الزنا وأطلقها في تجريد العناية ، ونقل الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله : يؤدب برائحته واختاره الخلال كالحاضر مع من شربه .

فائدتان : - إحداهما لو وجد سكران وقد تقيء الخمر فقليل حكمه حكم الرائحة ، وقدمه في الفصول وجزم به في الرعاية

(١) المقنع ومعه الحاشية . ٤٧١ / ٣ .

الكبرى .

وقيل يحد هنا وإن لم نحده بالرائحة، واختاره المصنف والشارح وهو ظاهر كلامه في الإرشاد، وهذا المذهب على ما اصطلحناه في المقدمة وأطلقهما في الفروع .

والثانية يثبت شربه للخمر بإقراره مرة على الصحيح من المذهب كحد القذف، جزم به في الفصول والمذهب والحاوي الصغير والمغني والشرح وقدمه في الفروع .

وعنه مرتين، واختاره القاضي وأصحابه وصححه الناظم واختاره ابن عبدوس في تذكرته وقدمه في المحرر والنظم والرعائتين وجزم به في المنور وغيره، وجعل أبو الخطاب أن بقية الحدود لا يثبت إلا بإقراره مرتين . وقال في عيون المسائل في حد الخمر بمرتين ، وإن سلمناه فلأنه لا يتضمن إتلافا بخلاف حد السرقة، قال في الفروع : ولم يفرقوا بين حد القذف وغيره، لأنه حق آدمي كالقود فدل على رواية فيه قال وهذا متجه .

ويثبت أيضا شربها بشهادة عدلين مطلقاً على الصحيح من المذهب، وقيل ويعتبر قو لهما ، عالماً بتحريمه واختياره وأطلقهما في الرعاية الكبرى (١) انتهى .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : والحد واجب إذا قامت البينة أو اعترف الشارب، فإن وجدت منه رائحة الخمر أو رؤي وهو يتقايؤها ونحو ذلك فقد قيل لا يقيم عليه الحد،

(١) الانصاف ١٠/٢٣٣

لاحتمال أنه شرب مالمس بخرم أو شربها جاهلا بها أو مكرها ونحو ذلك .

وقيل : يجلد إذا عرف أن ذلك مسكر وهذا هو المأثور عن الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة كعثمان وعلي وابن مسعود وعليه تدل سنة رسول الله ﷺ وهو الذي اصطلى عليه الناس وهو مذهب مالك وأحمد في غالب نصوصه^(١) انتهى .

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى : وحكم عمر وابن مسعود رضي الله عنهما ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة بوجوب الحد برائحة الخمر من في الرجل أوقيئه خمرأ، اعتماداً على القرينة الظاهرة^(٢) انتهى .

سادسا : حكم من تكرر منه شربها « القتل أو الجلد » .
اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين أحدهما أنه يقتل وبه قال ابن حزم ومن وافقه من أهل العلم .
والثاني أنه لا يقتل ، وبه قال جمهور أهل العلم وفيما يلي بيان القولين مع الأدلة والمناقشة .

القول الأول : أن شارب الخمر إذا شرب ثم حد ثم شرب ثم حد ثم شرب ثم حد ثم شرب الرابعة قتل وهذا يقول به ابن حزم ومن يوافقه من أهل العلم ، وقال شيخ الإسلام ابن تيمه : (وقيل هو محكم وقد يقال هو تعزير يفعله الإمام عند الحاجة وقال أيضا :

(١) السياسة الشرعية / ٥١ .

(٢) الطرق الحكمية ٦ .

وطائفة يقولون إذا لم ينتهوا عن الشرب إلا بالقتل جاز ذلك) انتهى المقصود (١).

والحجة لهذا القول :

١ - قال ابن حزم : نا أحمد بن قاسم ، نا أبو قاسم بن محمد بن قاسم ، ناجدي قاسم بن أصبغ ، نا الحرث - هو ابن أبي أسامة - نا عبد الوهاب بن عطاء ، نا قرّة بن خالد عن الحسن بن عبدالله بن النصري عن عبدالله بن عمرو بن العاص أنه قال « ائتوني برجل أقيم عليه حد في الخمر فإن لم أقتله فأنا كاذب » انتهى .

وهذا الحديث رواه الإمام أحمد عن عبدالله بن عمر وقال قال رسول الله ﷺ : من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه فإن عاد فاقتلوه . قال عبدالله : ائتوني برجل قد شرب الخمر في الرابعة فلكم عليّ أن أقتله .

وأجيب عن هذا الحديث بأنه منقطع فلا حجة لهم فيه قال ابن حجر: وهذا منقطع ، لأن الحسن لم يسمع من عبدالله بن عمر كما جزم به ابن المديني وغيره فلا حجة فيه ، وإذا لم يصح هذا عن عبدالله بن عمرو لم يبق لمن رد الإجماع على ترك القتل متمسك حتى ولو ثبت عن عبدالله بن عمرو لكان عذره أنه لم يبلغه النسخ ، وعد ذلك من نزره المخالف ، وقد جاء عن

(١) الفتح / ١٢ / ٨٠ - ٢ السياسة الشرعية / ٤٩ - ٥٠ .

عبدالله بن عمرو أشد من الأول فأخرج سعيد بن منصور عنه بسند لين قال : لو رأيت أحداً يشرب الخمر واستطعت أن أقتله لقتلته (١) انتهى .

٢- عن معاوية رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال إذا شربوا الخمر فاجلدوهم ثم إذا شربوا فاجلدوهم ثم إذا شربوا الرابعة فاقتلوهم » رواه الخمسة إلا النسائي قال الشوكاني : قال البخارى هو أصح ما في هذا الباب ، وأخرجه أيضا الشافعي والدارمي وابن المنذر وابن حبان وصححه من حديث أبي هريرة ، وأخرجه ابن أبي شيبة من رواية أبي سعيد والمحمفوظ أنه عن معاوية وأخرجه أبو داود من رواية ابان العطار وفيه فإن شربوا يعني بعد الرابعة فاقتلوهم . ورواه أيضا أبو داود من حديث ابن عمر قال وأحسبه قال في الخامسة ثم إن شربها فاقتلوه ، قال : وكذا في حديث غطيف في الخامسة . انتهى (٢) .

٣- عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : « إن سكر فاجلدوه ثم إن سكر فاجلدوه ثم إن سكر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاضربوا عنقه » . رواه الخمسة إلا الترمذي .

وأجيب عن هذه الأحاديث وما في معناها أن القتل منسوخ وأدلة النسخ :

(١) مجموع الفتاوى ٣٤ / ٢١٧ .

(٢) نيل الأوطار ٧ / ٣٢٥ .

١- قال الترمذی : إنما كان هذا في أول الأمر ثم نسخ بعد ،
هكذا روى محمد بن إسحق عن محمد بن المنكدر عن جابر عن
النبي ﷺ قال « إن شرب الخمر فاجلدوه وإن عاد الرابعة
فاقتلوه » قال ثم أتى النبي ﷺ بعد ذلك برجل قد شرب في الرابعة
فضربه ولم يقتله . وأخرجه النسائي أيضاً .

٢- عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب أن النبي ﷺ قال « من
شرب الخمر فاجلدوه وإن عاد فاجلدوه وإن عاد في الثالثة أو
الرابعة فاقتلوه ، فأتي برجل قد شرب فجلده ثم أتى به فجلده ثم
أتى به فجلده ، ورفع القتل وكان رخصة . رواه أبو داود وذكره
الترمذي بمعناه وأخرجه أيضاً الشافعي وعبد الرزاق ، وعلقه
الترمذي وأخرجه أيضاً الخطيب عن ابن إسحق عن الزهري عن
قبيصة قال سفيان بن عيينة حدث الزهري بهذا وعنده منصور
ابن المعتمر ومخول بن راشد فقال لهما : كونا وافدي أهل العراق
بهذا الحديث . وقبيصة بن ذؤيب من أولاد الصحابة ولد عام
الفتح وقيل إنه ولد أول سنة من الهجرة ، ولم يذكر له سماع من
رسول الله ﷺ وعده الأئمة من التابعين وذكروا أنه سمع
الصحابة ، قال المنذري : وإذا ثبت أن مولده أول سنة من الهجرة
أمكن أن يكون سمع من النبي ﷺ وقد قيل أنه أتى به النبي ﷺ
وهو غلام يدعوله . وذكر عن الزهري أنه كان إذا ذكر قبيصة بن
ذؤيب قال كان من علماء هذه الأمة ، وأما أبوه ذؤيب بن حلحلة

فله صحبة انتهى . ورجال الحديث مع إرساله ثقات وأعله الطحاوي بما أخرجه من طريق الأوزاعي أن الزهري راويه قال : بلغني عن قبيصة ولم يذكر أنه سمع منه .

وعورض بأنه رواه ابن وهب عن يونس قال : أخبرني الزهري أن قبيصة حدثه أنه بلغه عن النبي ﷺ ، ويونس أحفظ لحديث الزهري من الأوزاعي ، وأخرج عبد الرزاق عن ابن المنكر مثله انتهى (١) من كلام الشوكاني .

وقال ابن حجر : وأخرجه الخطيب في المبهما ت من طريق محمد بن إسحق عن الزهري وقال فيه : « فأتى برجل من الأنصار يقال له نعيان فضربه أربع مرات فرأى المسلمون أن القتل قد أخر وأن الضرب قد وجب » .

وقال ابن حجر على قوله « بلغه » والظاهر أن الذي بلغ قبيصة ذلك صحابي فيكون الحديث على شرط الصحيح ، لأن إبهام الصحابي لا يضر . وله شاهد أخرجه عبد الرزاق عن معمر قال : حدثت به ابن المنكر فقال : ترك ذلك ، قد أتى النبي ﷺ بابن نعيان فجلده ثلاثا ثم أتى به في الرابعة فجلده ولم يزد . ووقع عند النسائي من طريق محمد بن اسحق عن ابن المنكر عن جابر « فأتى رسول الله ﷺ برجل منا قد شرب في الرابعة فلم يقتله » .

وأخرجه من وجه آخر عن محمد بن اسحق بلفظ « فإن عاد

(١) نيل الأوطار ٧ / ٣٢٦ .

الرابعة فاضربوا عنقه فضربه رسول الله ﷺ أربع مرات ، فرأى المسلمون أن الحد قد وقع وأن القتل قد رفع» (١) انتهى .

القول الثانى :

أنه لا يقتل وإن القتل منسوخ وهذا قول جمهور العلماء ، وفيما يلي بيان بعض من قال بذلك مع الأدلة والمناقشة .

قال الشوكاني : ذهب الجمهور إلى أنه لا يقتل الشارب وأن القتل منسوخ ، قال الشافعي : والقتل منسوخ بهذا الحديث وغيره يعني حديث قبيصة بن أبي ذؤيب ، ثم ذكر أنه لا خلاف في ذلك بين أهل العلم ، وقال الخطابي : قد يراد بالأمر الوعيد ولا يراد به الفعل وإنما يقصد به الردع والتحذير وقد يحتمل أن يكون القتل في الخامسة واجباً ثم نسخ بحصول الإجماع من الأمة على أن لا يقتل . انتهى .

وحكى المنذري عن بعض أهل العلم أنه قال : أجمع المسلمون على وجوب الحد في الخمر وأجمعوا على أنه لا يقتل إذا تكرر منه إلا طائفة شاذة قالت يقتل بعد حده أربع مرات للحديث وهو عند الكافة منسوخ . انتهى .

وقال الترمذي أنه لا يعلم في ذلك اختلافاً بين أهل العلم في القديم والحديث ، وذكر أيضاً في آخر كتابه الجامع في العلل أن جميع ما فيه معمول به عند البعض من أهل العلم إلا حديث إذا سكر فاجلدوه المذكور في الباب ، وحديث الجمع بين الصلاتين

(١) الفتح ١٢ / ٨٠ .

انتهى (١) .

وقال ابن حجر : وأما ابن المنذر فقال : كان العمل فيمن شرب الخمر أن يضرب وينكل به ، ثم نسخ بالأمر بجلده ، فإن تكرر ذلك أربعاً قتل ، ثم نسخ ذلك بالأخبار الثانية وبإجماع أهل العلم إلا من شذ من لا يعد خلافه خلافاً انتهى (٢) .

وقال شيخ الإسلام : والقتل عند أكثر العلماء منسوخ انتهى (٣) .

وقال شيخ الإسلام أيضاً : وقد روي من وجوه عن النبي ﷺ قال : « من شرب الخمر فاجلدوه ثم إن شربها فاجلدوه ثم إن شربها فاجلدوه ثم إن شربها في الثالثة أو الرابعة فاقتلوه » فأمر بقتل الشارب في الثالثة أو الرابعة وأكثر العلماء لا يوجبون القتل بل يجعلون هذا الحديث منسوخاً وهو المشهور من مذاهب الأئمة وبعد ذكره للقول بالقتل ودليله قال : والحق ما تقدم - ثم ذكر حديث عبدالله الحمار الثابت في الصحيح وسيأتي ذكره (٤) .

وقال ابن حزم وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وغيرهم لاقتل عليه وذكروا ذلك عن عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص انتهى (٥) .

(١) نيل الأوطار ٧/ ٣٢٦ - ٣٢٧ .

(٢) فتح الباري ١٢ / ٨٠ .

(٣) السياسة الشرعية .

(٤) مجموع الفتاوى ٤ / ٢١٧ .

(٥) المحلى ١١ / ٣٦٦ .

الدليل الأول :

روى ابن حزم بسنده عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : « إذا شرب الرجل فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه فإن عاد الرابعة فاقتلوه » فأتي برجل منافلم يقتله . ونوقش بأنه لا يصح ، لأنه لم يروه عن ابن المنكدر أحد متصل إلا شريك القاضي وزياد بن عبد الله البكائي عن محمد بن اسحق عن ابن المنكدر ، وهما ضعيفان ذكر ذلك ابن حزم . وقد يجاب عن ذلك أولاً بأن زياداً صدوق وثبت في روايته عن ابن اسحق لا مطعن فيها عند أئمة الحديث . وقد يجاب عن ذلك ثانياً (١) بأن الضعف الذي ادعاه بعض أئمة الحديث في شريك وبعضهم في زياد يزول هنا بمتابعة أحدهما للآخر في رواية هذا الحديث عن محمد بن اسحق كما تزول تهمة التدليس من ابن إسحق برواية قبيصة بن ذؤيب الآتية ، لأن المدلس إذا تابعه غيره من المعترين صار حديثه حسناً لغیره .

الدليل الثاني :

مارواه ابن حزم بسنده عن ابن شهاب أن قبيصة بن ذؤيب حدثه أنه بلغه عن رسول الله ﷺ أنه قال لشارب الخمر: « إن شرب فاجلدوه ثم إن شرب فاجلدوه ثم إن شرب فاجلدوه ثم إن شرب فاقتلوه ». فأتي برجل قد شرب ثلاث مرات فجلده ثم أتي

(١) المحل، ١١/٣٦٩.

به في الرابعة فجلده ووضع القتل عن الناس .
 وناقشه ابن حزم بأنه منقطع ولا حجة في المنقطع .
 وقد مضى الجواب عن ذلك في الكلام على درجة هذا
 الحديث عند الاستدلال به على النسخ .
 الدليل الثالث :

مارواه ابن حزم عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن
 الخطاب أن رجلا على عهد رسول الله ﷺ كان اسمه عبدالله
 وكان يلقب حمارا وكان يضحك رسول الله ﷺ وكان رسول الله
 ﷺ قد جلده في الشرب ، فأتى به يوما فأمر به فجلد فقال رجل
 من القوم اللهم العنه ما أكثر ما يؤتى به ، فقال رسول الله ﷺ
 « لا تلعنوه فوالله ما علمته إلا يحب الله ورسوله » .

وناقش ابن حزم هذا الحديث قائلاً : وأما حديث زيد بن
 أسلم الذي من طريق معمر عنه فممنقطع ، ثم لوصح لما كانت
 فيه حجة لأنه ليس فيه أن ذلك كان بعد أمر رسول الله ﷺ
 بالقتل فإذا ليس ذلك فيه فاليقين الثابت لا يحل تركه للضعيف
 الذي لا يصح ولو صح لكان ظناً فسقط التعلق به جملة .

ولو أن انساناً يجلده النبي ﷺ في الخمر ثلاث مرات قبل أن
 يأمر بقتله في الرابعة لكان مقتضى أمره ﷺ استئناف جلده بعد
 ذلك ثلاث مرات ولابد ، لأنه عليه الصلاة والسلام حين لفظ
 بالحديث المذكور أمر في المستأنف بضربه إن شرب ثم بضربه إن
 شرب ثانية ثم بضربه ثالثة ثم بقتله رابعة هذا نص حديثه وكلامه

عليه الصلاة والسلام، فإنما كان يكون حجة لو بين أنه أتى به أربع مرات بعد أمره عليه الصلاة والسلام بقتله في الرابعة، وهكذا القول سواء بسواء في حديث عمر الذي من طريق سعيد ابن أبي هلال عن زيد بن أسلم .

وأجيب عن ذلك بما يلي :

أولاً: هذا الحديث أخرجه البخارى في الصحيح فقال : حدثنا يحيى بن بكير حدثني الليث قال حدثني خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب أن رجلاً كان على عهد رسول الله ﷺ كان اسمه عبدالله وكان يلقب حماراً وكان يضحك رسول الله ، وكان النبي ﷺ قد جلده في الشراب ، فأتى به يوماً فأمر به فجلد فقال رجل من القوم: اللهم العنه ما أكثر مايؤتى به فقال النبي ﷺ : « لا تلعنوه فو الله ما علمت إلا أنه يجب الله ورسوله » .

قال ابن حجر على هذا الحديث : وفيه ما يدل على نسخ الأمر الوارد بقتل شارب الخمر إذا تكرر منه إلى الرابعة أو الخامسة ، فقد ذكر ابن عبدالبر أنه أتى به أكثر من خمسين مرة انتهى (١)

ثانياً : أن بعض الصحابة عمل بالناسخ فأخرج عبدالرزاق في مصنفه بسند لين عن عمر بن الخطاب أنه جلد أبا محجن الثقفي في الخمر ثمان مرار، وأورد نحو ذلك عن سعد بن أبي وقاص ، وأخرج حماد بن سلمة في مصنفه من طريق أخرى رجالها

(١) فتح البارى ١٢ / ٧٨ .

ثقات أن عمر جلد أبا محجن في الخمر أربع مرار ثم قال له : أنت خليع فقال : أما إذ خلعتني فلا أشربها أبداً . انتهى ذكر ذلك ابن حجر (١)

ثالثاً : سبق نقول عن أهل العلم بالقول بالنسخ ، وذكر الشافعي أنه ممالا اختلاف فيه .

رابعاً : إذا كان ثابتاً فقد مضى حديث جابر عند الترمذي والنسائي وفيه بيان أن القتل كان متقدماً وأن تركه كان متأخراً .
الدليل الرابع :

قوله ﷺ « لا يحل دم امريء مسلم إلا بإحدى ثلاث كفر بعد إيمان أو زناً بعد إحصان أو نفس بنفس » .

وجه الدلالة أنه لا يجوز أن يقتل أحد لم يذكر في هذا الخبر، ذكر ذلك ابن حزم ، وقد يجاب عن ذلك بأن هذا مسلم لولم يرد دليل يدل على القتل وقد ورد ، ويناقش ذلك بتسليم ورود القتل ولكنه نسخ وقد تقدم بيان ذلك .

سابعاً : نجاسة الخمر

اختلف أهل العلم في نجاسة الخمر فمنهم من قال أنها نجسة ومنهم من قال إنها طاهرة و فيما يلي ذكر نقول عن أهل العلم لكل قول مع بيان أدلتهم ومناقشتها :

القول الأول أنها نجسة ومن قال بهذا القول جمهور العلماء : -
أ - جاء في الهداية أنها نجسة نجاسة غليظة كالبول لثبوتها

(١) فتح الباري ١٢ / ٨٠ / ٨١ .

بالدلائل القطعية^(١) .

ب- قال القرطبي فهم الجمهور من تحريم الخمر واستنبات الشرع لها وإطلاق الرجس عليها والأمر باجتنابها الحكم بنجاستها^(٢) انتهى .

ج- قال ابن العربي على قوله رجس هو النجس - إلى أن قال : ولا خلاف في ذلك بين الناس إلا ما يؤثر عن ربيعة أنه قال إنها محرمة وهي طاهرة كالحرير عند مالك وهو محرم مع أنه طاهر انتهى المقصود^(٣) .

د- قال ابن قدامة : والخمر نجسة في قول عامة أهل العلم انتهى المقصود^(٤) .

هـ - قال شيخ الإسلام ابن تيمية : والحشيشة المسكرة حرام ومن استحل السكر منها فقد كفر، بل في أصح قولي العلماء أنها نجسة كالخمر والخمر كالبول والحشيشة كالعذرة انتهى^(٥) .
واستدل لهذا القول بالكتاب والسنة والأثر والمعنى .

أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَاءْنَاكُمْ بِالْحَقِّ وَالْأَمْرِ وَالْأَنْصَابِ وَالْأَزْلَامِ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾^(٦) .

وجه الدلالة ما ذكره الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله

(١) الهداية على البداية / ١٠٩/٤ ويرجع الى بدائع الصنائع / ١١٣/٥ .

(٢) تفسير القرطبي / ٦/٦٨٨ .

(٣) أحكام القرآن لابن الوليد / ٦٥١/٣ . (٤) المغنى / ١٥٢/٩ .

(٥) مختصر الفتاوى / ٤٩٩ . (٦) سورة المائدة آية ٩٠ .

تعالى قال : يفهم من هذه الآية الكريمة أن الخمر نجسة العين لأن الله تعالى قال إنها رجس والرجس في كلام العرب كل مستقذر تعافه النفس ، وقيل أن أصله من الركس وهو العذرة والتتن قال بعض العلماء : ويدل لهذا مفهوم المخالفة في قوله تعالى في شراب أهل الجنة ﴿وسقاهم ربهم شراباً طهوراً﴾ لأن وصفه لشراب أهل الجنة بأنه طهور يفهم منه أن خمر الدنيا ليس كذلك ، ومما يؤيد هذا أن كل الأوصاف التي مدح بها الله تعالى خمر الآخرة منفية عن خمر الدنيا كقوله تعالى ﴿لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون﴾ وقوله ﴿لا يصدعون عنها ولا ينزفون﴾ بخلاف خمر الدنيا ففيها غول يغتال العقول ، وأهلها يصدعون أي يصيبهم الصداع الذي هو وجع الرأس بسببها (١) انتهى المقصود .

وأما السنة فما رواه البخاري وغيره عن أبي ثعلبة الخشني قال قلت : يا نبي الله إنا بأرض قوم من أهل الكتاب أفنأكل في آنتهم قال : « أما ما ذكرت من أهل الكتاب فإن وجدت من غيرها فلا تأكلوا فيها وإن لم تجدوا فاغسلوها وكلوا فيها » .

وفي لفظ لأحمد عن أبي ثعلبة الخشني قال قلت يا رسول الله إن أرضنا أرض أهل كتاب وإنهم يأكلون لحم الخنزير ويشربون الخمر فكيف أصنع بآنتهم وقدورهم قال : « إن لم تجدوا غيرها فارحضوها واطبخوها واشربوا » . وعنه من طريق أخرى قال قلت يا رسول الله إنا أهل سفر نمرباليهود والنصارى والمجوس

(١) اضواء البيان .

ولا نجد غير أنيتهم قال : « فإن لم تجدوا غيرها فاغسلوها بالماء ثم كلوا فيها واشربوا » .

وجه البدلالة ما ذكره الخطابي بقوله : والأصل في هذا أنه إذا كان معلوماً من حال المشركين أنهم يطبخون في قدورهم الخنزير ويشربون في أنيتهم الخمر فإنه لا يجوز استعمالها إلا بعد الغسل والتنظيف^(١) .

وقد يناقش ذلك بأن الأمر بغسلها من أجل أنهم يأكلون بها لحم الخنزير لا من أجل نجاسة الخمر .

وقد يجاب عن ذلك بأن نجاسة الخمر كانت متقررة عند الصحابة ولهذا سأل أبو ثعلبة الخشني عن المخرج من ذلك وكان السؤال عن أمرين والجواب عنهما ولو لم تكن الخمر نجسة لما أمر بغسل الإناء الذي شرب فيه الخمر .

وأما الأثر فروى ابن عساكر في تاريخه بسنده عن عمر رضي الله عنه كتب إلى خالد بن الوليد رضي الله عنه أنه بلغني أنك تدلك بالخمر والله قد حرم ظاهر الخمر وباطنها وقد حرم مس الخمر كما حرم شربها فلا تمسوها أجسادكم فإنها نجس^(٢) .

وأما المعنى : -

١ - أن الله تعالى حرمها لعينها فكانت نجسة كالخنزير^(٣)

(١) عون المعبود ٣/ ٧٢٨ .

(٢) التاريخ الكبير ٥/ ١٠٥ .

(٣) المغنى ٩/ ١٥٢ ويرجع لبداية الصنائع ٥/ ١١٣

٢ - إن من تمام تحريمها وكمال الردع عنها الحكم بنجاستها حتى يتقذرها العبد فكيف عنها قربا بالنجاسة وشربا بالتحريم فالحكم بنجاستها يوجب التحريم (١)

القول الثاني أنها طاهرة قال القرطبي بعد ذكره لقول من قال إنها نجسة قال وخالفهم في ذلك ربيعة والليث بن سعد والمزني صاحب الشافعي وبعض المتأخرين من البغداديين والقرويين فرأوا أنها طاهرة، وإن المحرم إنما هو شربها، وقد استدل سعيد ابن الحداد القروي على طهارتها بسفكها في طرق المدينة . قال ولو كانت نجسة لما فعل ذلك الصحابة رضوان الله عليهم، وَلَنَهَى النبي ﷺ عنه كما نهى عن التخلي في الطريق (٢) انتهى . وقد يناقش هذا الاستدلال بالوجه الآتية :

الوجه الأول : قد يقال المواضع التي أريق فيها الخمر ليست مواضع للصلاة بل هي مسالك استطراق فإما أن يقال بأنه لا يشق الاحتراز منها أولا، وعلى القول بأنه لا يشق الاحتراز منها ووطئها المار فإنه يطهره ما بعده، فروى الإمام أحمد وأبو داود أن امرأة قالت لأم سلمة : إني أطيل ذيلي وأمشي في المكان القذر فقالت قال رسول الله ﷺ : « يطهره ما بعده » وروى أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إذا وطئ أحدكم

(١) أحكام القرآن لابن العربي ٦٥١/٢ .

(٢) أحكام القرآن ٣٨٨/٦ .

بنعله الأذى فإن التراب لهما طهور» وفي لفظ : « إذا وطىء أحدكم الأذى بخفيه فطهورها التراب » .

وروى أبو داود أيضاً عن امرأة من بني عبد الأشهل قالت : يارسول الله إن لنا طريقاً إلى المسجد منتنة كيف نفعل إذا تطهرنا؟ قال : « أوليس بعدها طريق أطيب منها » قالت قلت : بلى قال : « فهذه بهذه » . وروى الترمذي مثله عن أم سلمة .

الوجه الثاني : قد يقال أن إراقتها في الأسواق فيه زجر بليغ ليرى الناس الخمر التي تعلقت بها نفوسهم تراق فيبادروا إلى الامتثال فمن كان عنده شيء منها عرف أنه لا ينتفع به بأي وجه من وجوه الانتفاع .

الوجه الثالث : وقد يقال إن الخمر لما أريقت في الطرقات ضربتها الرياح وخالطها التراب فزالت منها المادة المسكرة فتكون متخللة بنفسها ، وقد ذكر العلماء أن الخمر إذا تخللت بنفسها أنها طاهرة ، وقد مضى الكلام مفصلاً على ذلك في البحث الذي أعدد في موضوع « الاستحالة » والذي بحثه المجلس في دورته التاسعة .

الوجه الرابع : وقد يقال أيضاً أنها قليلة بحيث يسهل التحرز منها بالنسبة لمن يمر مع الطريق الذي أريقت فيه .

الوجه الخامس : أن التغوط في الأسواق لا يتناسب مع المروءة ولأنه لوساغ لكل أحد أن يتغوط في السوق لأدى ذلك إلى ضرر

على الناس واستمر الناس عليه إلى الأبد وقد قال ﷺ : « من آذى المسلمين في طرقهم وجبت عليه لعنتهم » .

وبناء على ذلك لا يقال لو كانت نجسة لنهى عن اراقتها في الأسواق كنهية ﷺ عن التغوط في الأسواق .

ثامناً : هل ينطبق على الكلونيا تعريف الخمر أولاً ؟

وما حكم شربها واستعمالها على كل من التقديرين ؟

وهل يحكم بنجاستها على تقدير أنها خمر أولاً ؟

كل أنواع الكلونيا تحتوى على كحول فيما نعلم ولكن نسبة هذا الكحول متفاوتة وليس كل ما فيه كحول يسكر شاربه ، وعلى هذا إذا بلغت نسبة الكحول في نوع من أنواعها حداً يجعل كثيرها مسكراً فإنه ينطبق عليها تعريف الخمر عند جمهور الفقهاء فتسمى خمراً أيضاً ، ويحرم شرب قليلها وكثيرها ، ويحد شاربها ، ويجري فيها الخلاف في نجاستها ، ولا ينطبق عليها تعريف الخمر عند أبي حنيفة ومن يوافقه من أهل العلم فلا تسمى خمراً ولكن يحرم شرب الكثير منها دون القليل .

وإذا لم تبلغ درجة أن يسكر شرب كثيرها فلا ينطبق عليها تعريف الخمر عند جميع الفقهاء ولا تسمى خمراً ولا يحرم شربها ولا استعمالها للتطهير ولا لطيب رائحتها ولا يحكم بنجاستها .

وتقدير النسبة التي إذا بلغتها يكون كثيرها مسكراً يتوقف على تحليلها ويرجع إلى رأي أهل الخبرة في ذلك هذا ما تيسر ذكره .
وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء

الرئيس

نائب رئيس اللجنة

عضو

عبدالله بن عبدالرحمن الغديان عبدالرزاق عفيفي عبدالعزيز بن عبدالله بن باز